

الخطة الفلسطينية "البديلة" ... عرجاء لو صدقت!

كتب حسن عصفور/ بعد أيام من اعلان رئيس الحكومة الفلسطينية في رام الله د. محمد اشتية، عن تقديم "خطة" حول السلام، نشرت وكالة فرانس برس ما أسمته "خطة فلسطينية بديلة" لصفقة ترامب واستباقا لمشروع التهويد الإسرائيلي في الضفة والقدس.

مرور وقت طويل على عدم نفي "الرسمية الفلسطينية" ما نشرته أحد اهم الوكالات الإخبارية العالمية، يمنحها كثيرا من الصدق، وإن لم يتم تأكيد ذات النصوص، التي قد تجد توضيحا أو تعديلا، ولكن جوهر الأمر لا يخلو من صوابية النص المعلن.

الإعلان يتوافق كثيرا مع التحركات السياسية التي نشطت مؤخرا، لفتح باب العملية التفاوضية من خلال "الرباعية الدولية"، مع دور خاص لروسيا التي تحاول عرقلة التفرد الأمريكي وتمير صفقة ترامب لفرض حل مشوه للسلام في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي قد يربك كثيرا الحضور الروسي ومكاسبه الأخيرة في سوريا والمتوسط ودول عربية أخرى، الى جانب بروز حراك أوروبي ضد السياسة الإسرائيلية فيما يتعلق بمشروعها التهويدي، ربما هو الأكثر أهمية فعالية منذ سنوات طويلة، خاصة مع الموقف البريطاني الرسمي والمعارض.

الحراك الرسمي الفلسطيني مطلوب، وافترضا انه تم تقديم رؤية ما فهي تأخرت كثيرا من جهة، وقد لا تكون نالت نقاشا وطنيا كافيا، أو أنها خلطت بين "الرؤية العامة والموقف المطلوب"، وهي مسائل تحتاج توضيحا رسميا، لكن لا يمكن تجاهل ما تم نشره نظرا لما يتضمنه من منعرجات سياسية خطيرة، يجب مواجهتها مبكرا، للتصويب والتعديل، وفقا للمصلحة الوطنية وليس المصلحة الحزبية.

من حيث المبدأ، انطلاقة "الرؤية الفلسطينية" جاءت عرجاء تماما، بل ويمكن القول إنها سارت على ساق واحدة، وقدمت مسبقا التنازل الأبرز فيما يتعلق بتماسك الموقف الأساسي الذي يجب ان يكون قاعدة أي رؤية فلسطينية للحل السياسي، وهو أن التفاوض ينطلق من وجود دولة فلسطين بصفقتها القانونية

والعملية، وأي تجاهل لتلك الحقيقة ستكون نتيجتها خسارة استراتيجية للموقف الفلسطيني، ونيلا من "قواعد أسس الحل الشامل".

الانطلاق التفاوضي من وجود دولة فلسطين، شرط الضرورة السياسية الذي يجب ان يحدد مسار أي عملية تفاوضية بين دولتي فلسطين وإسرائيل، خاصة مع استمرار الاعتراف المتبادل.

ويحتاج الأمر تدقيقا في الإشارة الى الاستعداد للتفاوض من النقطة التي توقفت بها في عام 2014، قضية ملتبسة تماما، تحمل كثيرا من "الريبة السياسية".

الورقة تجاهلت بصورة ملفتة، ضرورة مشاركة الجامعة العربية كطرف خامس مع الرباعية الدولية، والتجاهل هنا، يعني تخلي مسبق عن "مبادرة السلام العربية"، وإشارة الى ان الفلسطيني لم يعد يقيم وزنا للموقف العربي، مع ما أصاب العلاقات من الأرباك والتردي، ولذا يجب التمسك بالرسمة العربية عبر الجامعة كطرف شريك في الرعاية مع أي حراك سياسي تفاوضي أو بحث لمسار مختلف.

وقد تثير الورقة المنشورة، تساؤلا مشروعا حول الموقف من قضية اللاجئين، وهل هناك موقف محدد منها، ام الاكتفاء بالكلام العام عنها، او الإشارة لما ورد في المبادرة العربية حولها، كالتقائية خاصة، وليس مرتبطة بكل مكونات المبادرة.

الورقة الفلسطينية تشير الى الموافقة على وجود قوة حماية أممية، وتلك مسألة مهمة وتطور إيجابي، ولكن يجب تحديد مهامها بين الحماية والفصل بين الدولتين، وبحث قوامها كقوة دولية، ولم توفق الورقة في الإشارة الى قوة من حلف الناتو (الأطلسي)، فتلك رشوة سياسية ضارة وطنيا، وتنال من العلاقة مع الأشقاء العرب وروسيا.

نشر الورقة، قد يفتح بابا سياسيا هاما لإرباك الموقف الإسرائيلي الأمريكي، ويعيد الاعتبار للمبادرة الفلسطينية، ولكن من المهم جدا ألا يتم تجاهل "المكون الوطني الفلسطيني"، أي كان موقفنا من هذا أو ذاك، كي لا يتم السماح للتخريب من باب "عدم العلم" بالأمر، وكي تكون ورقة لها مصداقية أعلى.

بادروا كي لا تندموا...!

ملاحظة: الإعلام العبري لا زال يتناول جريمة إعدام الشاب إياد الحلاق، وكيف أن شرطة الاحتلال ترفض تسليم أشرطة الحدث... هل لا زالت السلطة الفلسطينية تتذكر الأمر أم اكتفت بما حدث وكفاها شر التعب!

تنويه خاص: سيبقى تاريخ 30 يونيو 2013 الحدث الأبرز في السنوات الأخيرة... يوم أن كسرت مصر بثورتها مشروع السواد العام للمنطقة... ثورة يونيو مكمل موضوعي لثورة يوليو 1952.. ولا عزاء للظلاميين!

السلطة الفلسطينية كيان وطني وليس سوق تجاري!

كتب حسن عصفور/ عندما تأسست السلطة الوطنية عام 1994، جسدت أول حالة كيانية في التاريخ على أرض فلسطين، كيان للشعب وبحكم الشعب، رغم كل القيود التي وضعها الاتفاق الانتقالي، مست بعضا من مظاهر السيادة الخاصة، ما جعلها أقل من دولة، لكنها كانت الأساس العملي لتلك الدولة.

ولادة السلطة الوطنية لم تكن حدثا عابرا جاء صدفة، بل كان جزءا من محطات النضال الوطني التاريخي في الصراع مع الحركة الصهيونية وأداتها اللاحقة دولة إسرائيل، دوما كان هناك أرض وشعب في فلسطين لكنه لم يمنح كيانا او دولة ابداء، على غرار كل مجاوريه، وتلك مسألة تجاهلها بعض كتبة الشؤم السياسي.

ومع ولادة الكيانية الفلسطينية الأولى في التاريخ، واجهت اشكالا متعددة للمساس بها، وعدم اكمال تجربتها نحو الهدف الوطني الأشمل، اشكال من التخريب تحت شعارات مختلفة، شاركت بها أطرافا متنوعة الهوية والفكر، لكنها تحالف على منع استمرار تلك الكيانية وتطورها نحو دولة فلسطينية مستقلة، بلا شك نجت تلك الأطراف بعرقلة سرعة التكوين، دون ان تتمكن من إعدامها.

ولقد عمل الشهيد المؤسس الخالد ياسر عرفات على كسر كثيرا من قيود المرحلة الانتقالية لسلمات السلطة لتبدو في مظهر دولة ناقص، خاصة في رموز كان

يدرك قيمتها في إطار الصراع القائم مع دولة الكيان الإسرائيلي، وكانت حركته داخل مدن السلطة الوطنية بطائرتة الهليكوبتر وبين جناحيها ضفة وقطاع، أحد الرسائل الأولى التي أربكت سلطات الاحتلال، لكنها كانت رسالة سياسية بعيدة أمني.

فيما حرص جدا على وصول رؤوساء وملوك الى أرض السلطة، عبر مطار غزة وساحة الاستقبال الخاصة في مقر الرئاسة برام الله، دون أن يتنازل عن مراسم خاصة تتوافق معها، تعزز البعد السيادي.

ومنذ 1994 وحتى 2004، ما يعرف بـ "العهد العرفاتي" لتأسيس السلطة وتكوينها تعمدت بدم تضحيات بدأت بهبة النفق عام 1996، والمواجهة الكبرى، المعروفة إعلاميا (انتفاضة الأقصى)، حيث حاولت حكومة باراك - شارون تدمير كلي لأسس الكيانية الفلسطينية. واضاعة كل مكتسباها "السيادية" بما فيها وضع أسس فصل أفقي وعمودي بين جناحيها في الضفة وقطاع غزة.

ومع اغتيال الشهيد المؤسس تمكنت إسرائيل من تحقيق كثيرا مما خططت له بعد العام 2000، وأزالت "الرموز السيادية"، ودمرت مطار غزة تدميرا شاملا وأوقفت حركة الطيران من وإلى فلسطين، وانتهى عهد رحلات الرئيس بين مدن الضفة وقطاع غزة عبر طائرتة المروحية، وانعدم تقريبا حضور زعماء الدول، فيما بات قطاع غزة يعيش منفصلا سياسيا وكيانيا عن الضفة الغربية، التي اضاعت كثيرا مما كان لها.

ومع توالي النكسات السياسية، حاولت بعض أطراف في القيادة الرسمية في الضفة وحكم حماس في قطاع غزة، التعامل وكأن السلطة الوطنية سوق تجاري كبير، عليه ان يحقق لها الربح أي كان مظهره، ولم تدرك أن إدارتها وعقليتها لن يحقق سوى ما أراده عدو الدولة - الكيانية الفلسطينية تدميرا وتجويفا.

وبدلا من تعزيز قواعدها واستمرار ترسيخ مظاهر السيادة التي أطلقها الخالد، بدأت حركة النيل، منها مهامها وحضورا ودورا، أحالتها كـ "سلطة خدمية لمواطنين فلسطينيين يدرون عليها ربحا، وإسرائيليون، مستوطنين وجنود احتلال مقابل "حمائتها"، فيما أصبحت حماس تمارس دور الحراسة الأمنية لإسرائيل مقابل مال قطري في قطاع غزة.

ولذا لم يكن غريبا ابداء، ان يخرج البعض ليعلن انه، سيقوم بحل السلطة، أو تسليم مفاتيحها لسلطات الاحتلال، وكأنها شركة تجارية أفلست، لم تعد تحقق له ما جاء من اجله، متجاهلا بوعي او بغباء أو بصفة أخرى، ان من عليه أن يرحل ليس المنجز التاريخي للشعب الفلسطيني، الكيان الأول في التاريخ وثمانه جبال من شهداء وأسرى وجرحى، وتضحيات بلا حدود لشعب يبحث استقلاله الوطني.

من يتحدث عن "حل السلطة وتسليم مفاتيحها لسلطات الاحتلال" عليه ان يترك منصبه ومكانته فورا، لأنه لا يستحقه، وبدلا من الدفاع عن كل مظهر فيها، يعلن دون عناء تحقيق ما يرغب عدو الشعب به.

الرد على العدوانية الصهيونية الجديدة، عبر مشروعها التهويدي، ليس بتدمير الذات الوطنية بل بالتصدي والتحدي والذهاب الى ما هو حق وطني، بسحب الاعتراف من الدولة الغازية وإعلان دولة فلسطين الكيانية المعترف بها في الأمم المتحدة.

ثقافة السوق التجاري في العمل السياسي، يبدو أنها ترسخت بديلا للمعادلة الوطنية، فمن حل لسلطة وتسليم مفتاح الى تهدئة مقابل مال... ذلك هو الخطر الحقيقي على الحلم الوطني ولا يقل عن خطر المشروع التهويدي، بل دافعا له. لا يملكن أحد مفاتيح الكيان الوطني الأول سوى شعبها، وغير ذلك وهم أي كان الإسم والصفة.

ملاحظة: كشفت ورقة فصائل قطاع غزة للرد على المشروع التهويدي والخطة الأمريكية، خلطا سياسيا في المهام، فقدت بوصلة التمييز بين ما يجب من فعل كفاحي مباشر وأمنية سياسية لاحقة...الخلط هو عجز وفشل مبكر...

خاص: فتح رحبت ببيان حماس، وحماس تجاهلت ترحيب فتح، والحركتان تعملان لحسابهما الحزبي...والناس في واد وهما في واد...فزورة بدها حل!

"المقاصة والحقيبة القطرية وبلالين غزة"!

كتب حسن عصفور/ منذ أشهر عدة، قرر الرئيس محمود عباس عدم استلام أموال المقاصة ردا على "بلطجة إسرائيلية"، بخضم نسب منها الى أن تم التوصل الى تسوية ما حول تلك المسألة، وعاد قرار وقف الاستلام تلك الأموال بعد خطاب الرئيس عباس، كمظهر اعتراضى لوقف الاتصالات مع الجانب الإسرائيلي.

القرار تم اعلانه دون توضيح كاف للشعب الفلسطيني عن أبعاد تلك الخطوة، التي بدأت غريبة تماما عن سياق ما يجب ان يكون تحديا ومواجهة مع العدو المحتل، خاصة وان الوضع الاقتصادي العام تدهور كثيرا في الأشهر الأخيرة، مع التذكير أن نسبة العاملين في القطاع الحكومي يمثل قوة رئيسية من مجموع العاملين، مضاف لهم ارتباك حركة عمال سوق العمل الإسرائيلي، ما يخلق "أزمة مالية – اقتصادية" لغالبية أبناء الشعب الفلسطيني، بل ان الأمر طال رجال الأعمال الذين تضرروا كثيرا بسبب جائحة فايروس كورونا.

قرار وقف استلام أموال المقاصة، لا يمثل ابدا قرارا ثوريا، ولا يمكن اعتباره أحد أشكال المواجهة مع دولة الاحتلال، فذلك عقاب مباشر لغالبية الشعب الذي يحمل مشعل الرد على المشروع التهويدي، دون فتح ملف ان البعض المنادي بوقف استلام المال، يعيش في حالة غير حال من لا يجد قوت يومه ما لم يستلم راتبه، او بعضا من راتبه، والضفة من شمالها الى جنوبها ساحة مفتوحة جدا، وأهلها يراقبون كل تفصيل بها، فليس من حق غير المتأثرين ابدا أن ينصبوا أنفسهم "دعاة" لقرار لا يضير سوى غالبية أهل فلسطين.

ولذا، وجب على الحكومة ورئيسها د. محمد اشتية، الذي يملك سجلا إيجابيا، وسلوكا خاصا يمنحه ثقة عن غيره من غالبية متخذي القرار، إعادة النظر كليا في مسألة عدم استلام المقاصة الضار جدا، ولو ان القضية تتعلق بشكل الاتصال، فلما لا يتم البحث عن جهة يمكنها ان تكون "وسيطا" لنقل تلك الأموال، كممثل الأمم المتحدة في فلسطين نيكولاي ملادينوف، أو الصليب الأحمر، ويمكن ان تتم عملية استلام أموال المقاصة برعاية أممية، كي لا يبدو الأمر وكأنه "كسر لقرار وقف الاتصال".

بالتأكيد هناك طرق بديلة أخرى، يمكن إيجادها لو أريد حلا لاستلام أموال المقاصة، فكما حدث مع دخول مستوطنين الى بلدة فلسطينية في محافظة قلقيلية، وتم اعادتهم عن طريق الصليب الأحمر، من المفروض البحث في سبل أن لا تصبح حركة المواجهة سلاحا ضد المواطن، مع عدم وجود بدائل يمكنها مساعدته في حياة مصابة بحصار مركب.

وفي خطوة، قد تبدو مفاجئة، قامت قطر بالتنسيق مع إسرائيل، بتأخير ارسال الحقيبة المالية الشهرية الى حركة حماس، كجزء من "التفاهات السرية" بين الأطراف الثلاثة، نحو تمكين حماس من "حكم قطاع غزة" والعمل على سيطرتها لضمان الأمن الإسرائيلي من الجنوب.

تأخير الحقايب المالية القطرية بالتنسيق مع إسرائيل، أدى الى دفع حماس السماح لبعض أدواتها بالعودة لإطلاق الباللين المتفجرة الى بلدات إسرائيلية شرق قطاع غزة، ليس كفعل مقاوم ضمن سياق خطة – رؤية شاملة، بل مظهر من مظاهر الاحتجاج الخاص بحماس على تأخر المال.

مناورة تأخير الحقايب المالية، تسير نحو تحقيق بعض من أهدافها لتكشف ظهر حماس، في كيفية استخدام "المقاومة" كذريعة لوصول المال، وكشف بعض مظاهر "الصفقة السرية" بينها وحكومة تل أبيب، ما يترك أثرا على "مصداقيتها" ليس مع أهل قطاع غزة الذين يعيشون تفاصيل الحقيقة، بل مع الذين يعتقدون ان "شعارات الإعلام" التي يقرأون ويسمعون هي الحقيقة...مناورة قطرية إسرائيلية أصابت حماس كثيرا في مقتل سياسي.

وسيكون الأمر أكثر فضائحية مع وصول الحائب المالية ووقف الباللين المتفجرة، لتبدوا معادلة "التهدة مقابل المال" ثابتا ومقياسا للعمل الحمساوي "المقاوم"، مناورة حققت كثيرا من أهدافها بكشف جوانب مما كان مخفيا.

المقاصة والحقايب القطرية والباللين، طعنة ثلاثية لصورة الكفاح الوطن الفلسطيني.

ملاحظة: 14 يونيو... ذكرى الانقلاب وخطف غزة يمر والظلامية تتسع في بقايا الوطن مع تنفيذ مشروع تهويدي شكل الانقسام عنصرا مركزيا لتغذيته... هل تمثل ذكرى سواد يوم حزيران قاطرة لطاقة كفاحية كي لا تسقط الراية! تنويه خاص: لا زالت حركة الفعل الرسمي الفلسطيني منذ خطاب الرئيس عباس بدون رؤية واضحة، بعضها خطوات عشوائية غير مدروسة، تخبط مثير للدهشة.. كفى!

الى قيادة حماس... نصيحة قد لا تصل!

كتب حسن عصفور/ كشفت حادثة القاء قنبلة على منزل رئيس المجلس التشريعي "المنحل" د. عزيز دويك، قيادي في حماس (غائب عن أي نشاط سياسي عام منذ سنوات)، لتزيل اللثام عما تختزنه الحركة الإسلامية نحو القادم السياسي، فسارعت الى اتهام أمن السلطة الفلسطينية بأنه ارتكب أحد "أخطر الجرائم التي تهدد الأمن والسلم والاجتماعي"، وفتحت الباب لكل وسائل إعلامها ونشطاتها وما تملك من "خلايا ذات مهام خاصة" لبث خطاب سياسي مسموم جدا.

الحادثة، التي تبين انها مسألة جنائية تتعلق بابتزاز مالي خاصة بنجل دويك والذي يعمل طبيبا، وسرعة اتهام حماس ليس حدثا عابرا ولا خطأ سقط سهوا، فما نشر ابان وجود "خطة جاهزة"، لصناعة البديل، ولأن القضية ليست "خطأ فنيا" فلم تتوقف قيادة حماس أمام تلك السقطة الوطنية، لتعتذر عما فعلت، بل تجاهلت واصرت على المضي قدما، كأن شيئا لم يكن، رغم ان المنطق الوطني يفرض ذلك لو أن الأمر كان "التباسا إعلاميا"، مع ان حركة الاتصالات كان لها ان تبطل مفعول "القنبلة الدخانية" لإطلاق خطة البديل.

الخطة البديلة، دشنها خطاب إسماعيل هنية في مهرجان لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، عندما أعلن أنهم سيعملون على استعادة منظمة التحرير من "الخطف"، ثم أخذ يمارس دورا كرئيس للشعب الفلسطيني من العاصمة القطرية.

وبشكل مفاجئ، قام أحد قيادي الحركة الإخوانية، بالدعوة الى "اسقاط القيادة الفلسطينية"، الهشة الضعيفة وفقا لما برر سبب تلك الدعوة، التي تحمل كل عناصر الاتهام الرسمي لوجود مخطط حماسوي مشبوه.

المفاجأة، ليس فيما تراه حماس حق لها في السيطرة على منظمة التحرير، اعتقادا منها، ان حركة فتح ورئيسها فقدوا كثيرا من عوامل القوة، ولكن الشروع بذلك المخطط بتناغم موسيقي مع بداية تنفيذ عملي للمخطط التهويدي في الضفة والقدس، وإعادة ترسيم الصفقة الأمريكية فتلك مسالة مثيرة جدا للتفكير.

لا يمكن لأي سياسي كان ما كان توجهه، ان لا يرى هذا النهج الغريب الذي بدأته حركة حماس بعد خطاب الرئيس محمود عباس يوم 19 مايو /أيار 2020، حيث أعلن عن "التحلل" من الاتفاقات كافة مع إسرائيل، وكأنها كانت تنتظر نهاية الخطاب لتشروع تعبيد طريقها نحو "صناعة بديل خاص".

تستطيع حماس أن تنفي نيتها الاستعداد للقيام بانقلاب سياسي جديد اكمالا لانقلابها العسكري عام 2007، ويمكنها ان تتحدث ليل نهار عن "الشراكة الوطنية"، لكن الممارسات "الصغيرة" التي تبدو عفوية والتحريض غير المسبوق على تخوين الآخر، وإطلاق حملتها لصناعة البديل عبر رئيسها، ثم صياغة شعار الحملة من استعادة خطف المنظمة الى "اسقاط القيادة الفلسطينية"، دلائل ناطقة أكثر كثيرا من "نفي بليد".

والسؤال، كيف يمكن لفصيل أن يسقط "القيادة الفلسطينية"، دون ان تكون دولة الاحتلال شريكا مباشرا له، في ظل الوضع القائم في الضفة والقدس، هل حقا تستطيع حماس تنفيذ رغبتها دون مساعدة "صديق أمريكي – إسرائيلي"، وهل لها تعريف تلك "القيادة التي تبحث اسقاطها.

لو كان الأمر كلاما ورغبة لبعض حماس فيما سبق من قول وممارسات، لماذا صمت القيادة الرسمية للحركة على ذلك ولم توضح الأمر كي لا يحدث ارتباكا سياسيا في المشهد الفلسطيني، يبدو كأنه رقص على أنغام مخطط الضم والتهود، على أمل الشراكة النسبية في ترتيبات ما بعد التنفيذ.

نصيحة الى قيادة حماس، أن تسارع وقبل فوات الأوان، القيام بمراجعة فورية لخطابها الإعلامي – السياسي، وممارساتها العامة، وتدقق كثيرا في أن مسارها الراهن لا يستقيم ابدا مع مسار الوطنية الفلسطينية المفترض لمواجهة المشروع الأخطر على القضية الوطنية منذ ما بعد الاغتصاب عام 1948.

قيادة حماس قبل قيادة فتح من عليها مراجعة سلوكها المثير لكل شبهة وطنية، نصيحة قد لا تصل الى من أصيب غرورا وخطرسة في ظل "هوان" الآخر.

ملاحظة: خير ما قيل في مهرجان أريحا "الاحتفالي" لخصه الفلسطيني الثائر دوما محمد بركة بقوله "يا عارنا في انقسامنا"...

تنويه خاص: كيف يمكن مواجهة كورونا والخط السريع الناقل لها مفتوح على أوسع أبوابه... طريق العمل في إسرائيل بات الناقل الرسمي للفايروس البوابي.. إما اغلاقه أو لا تتدعوا أنكم جادون في مواجهة الجائحة!

"جبهة مقاومة شعبية موحدة" ..الرصاصة الأولى ضد الضم

كتب حسن عصفور/ لم يتم حتى الساعة بلورة "رؤية وطنية فلسطينية" بعد خطاب الرئيس محمود عباس يوم 19 مايو 2020 حول فك الارتباط بالاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، ولا زالت حركة العمل تسير وفقا لجدول الساعة التي سبقت الخطاب.

والرؤية الفلسطينية المطلوبة ليست "صراخا" وتهديدا لدولة الكيان، أو الاستمرار في الحديث بمقولة "لو فعلت سيكون لنا موقف"، فتلك قضية تزيد الإشكاليات إشكالية أخرى، بل أصبح ملزما، أن تتحول المسألة الى رؤية تتضمن المفاهيم والمطالب، وكذلك كيفية المواجهة داخليا وخارجيا، بعيدا عن "الانتقائية" أو "الجعجة" كلاما وردا.

ونقطة الفصل في الرؤية تبدأ بالخطوات السياسية التي لا تزال "مرتعشة" دون سبب، او لتخوفات وهمية، حيث لا يوجد تفسير عملي لعدم قيام الرئيس واللجنة التنفيذية بسحب الاعتراف المتبادل بين المنظمة والكيان، خاصة وأن إسرائيل لم

تبق لها أثر لا عملي ولا سياسي، حتى الولايات المتحدة الراعي السابق لتوقيع اتفاق اعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) سبتمبر 1993 تخلت كثيرا عن ذلك الاعتراف، الى جانب أن الدول الأوروبية لها مصلحة عملية بأن ينتقل الاعتراف من منظمة التحرير الى دولة فلسطين، لأسباب سياسية وربما للبعض "قانونية".

مسألة سحب الاعتراف، يترافق معها مباشرة اعلان دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة 2012، بالتوازي وليس بالتتالي، فليس منطوقيا أن يتم تقديم اعلان الدولة على سحب الاعتراف، تلك قضية تنال كثيرا من حركة الاعتراف بالدولة، الى جانب انها مؤشر سلبي على حقيقة المعركة.

بالتأكيد، لم يعد مجهولا ما يرتبط بحسب الاعتراف وإعلان دولة فلسطين مكملًا للكيانية التي تأسست عام 1993، من اعلان حكومة الدولة وتأسيس برلمانها الوطني، الذي لا يجب أن يكسر البعد "الشرعي" للتشكيل، لذا تكوينه من المجلسين المركزي والتشريعي خطوة أولى لذلك، وهو صاحب الحق تسمية رئيس دولة فلسطين الى حين ترتيب الانتخابات العامة للدولة.

خطوات الرؤية، تتوافق معها "آليات العمل" داخليا وخارجيا، تبدأ بضرورة قيام الرئيس عباس وحركة فتح، بإعلان إعادة تفعيل ورقة بيروت يناير 2017 لتفعيل مكانة منظمة التحرير وتطوير أطرها، الى جانب آلية انضمام حركتي حماس والجهاد، وتلك أصبحت مسألة ملحة جدا وأكثر من ضرورة على ضوء سلوك حماس الأخير، الذي يفتح الباب علانية لخلق بديل سياسي تمثيلي وفق نظرية "سد الفراغ".

تحالف منظمة التحرير هو الكتلة الرئيسية لبرلمان الدولة المقترح من المجلسين، ولذا لا خوف من عددية يمكنها "خطف الشرعية التاريخية" بـ "شرعية مستحدثة"، لكن عدم التحرك وفقا لذلك يمنح أطراف البديل عناصر مضافة للمضي نحو تحقيق هدفهم غير الشرعي بـ "غطاء" شرعي"، ولا يجوز الاستمرار في مفاهيم "نحن الأصل" و"غيرنا" الفرع"، والشرعية لنا، فتلك لا تسمن ولا تغني عن جوع التطوير الواجب لمواجهة الأخطر.

وبالتأكيد، تمثل أشكال مقاومة المخطط التهويدي وخطة الضم وصفقة ترامب، يتطلب صياغة آلية لذلك، تبدأ بتشكيل "جبهة مقاومة شعبية موحدة"، يكون لها قيادتها وأدوات عملها منفصلة كليا عن الأطر الرسمية، مفتوحة لكل فصائل العمل الوطني والشخصيات العامة، ومؤسسات العمل الأهلي، جبهة موحدة هي من يحدد اشكال المقاومة لمخطط المعادي.

تشكيل "جبهة مقاومة شعبية موحدة"، تمثل رصاصة الانطلاق نحو التصدي للخطة الإسرائيلية – الأمريكية، وتنقل حركة العمل من متاهات الكلام الى حركة تنفيذ الرؤية السياسية الوطنية، ويمكنها مركزة العمل المقاوم، وتجربة "القيادة الوطنية الموحدة" لا تزال في الذاكرة، حيث لعبت دورا مركزيا في الانتفاضة الوطنية الكبرى، رغم الحالة الانشاقية التي أعلنتها حركة حماس، لكنها لم تتمكن من إنهاك "القيادة الموحدة".

إعلان "جبهة المقاومة الموحدة"، يضع حدا للعشوائية السائدة في العمل الرفض للمخطط المعادي، كم انها ترسل رسالة سياسية رئيسية أن المعركة قائمة، ولم تعد خيارا بل هي الخيار الوطني الوحيد، وتمنح الشعب الفلسطيني طاقة مضاعفة، وتربط بين الكلام المقال الذي فقد كثيرا من "صدقته" والرد العملي.

ومن المهم لقيادة تلك الجبهة أن تعمل تقييما موضوعيا لدروس المواجهة الكبرى 2000 – 2004، أو ما تسمى بـ "انتفاضة الأقصى"، ففيها من الدروس الغنية جدا، والتي يمكن الاستفادة منها إيجابا وسلبا، وخاصة اختيار شكل المواجهة، بما فيها العمليات العسكرية، والتي لا يجب ان تكون جزءا من أشكال المقاومة راهنا، وخاصة في داخل إسرائيل، ليس هروبا بل حسابا سياسيا.

كما للقيادة أن تقيس حسابا لدور قطاع غزة في المواجهة القادمة، وهل يمكن للمخزون العسكري أن يصبح جزءا من المعركة القادمة، قد تبدو هذه المسألة شائكة، خاصة في "ثقافة" البعض الذي يعتقد أن ذلك ضرورة دون حسابات موضوعية، وبعيدا عن خطابات بعض قيادات حماس "العنترية" جدا، فالواقع يقول أن أي استخدام للقوة العسكرية الغزية ضرر وطني كبير، والاستخدام يكون فقط لو هناك "حرب موسعة".

بحث مشاركة قطاع غزة يجب أن تكون تكاملية بالموقف السياسي وليس تكاملية الرد العسكري، بعيدا عن "العاطفة السياسية" التي تختزن عقلية البعض، وأنها حق عام.

انطلاق حركة الرد العملي بين السياسي - القانوني والكفاحي الشعبي...الخيار المنتظر قبل الندم الوطني العام.

ملاحظة: رئيس الحكومة د. اشتية أعلن عن تقديم رؤية فلسطينية ضد خطة الضم الى "الرباعية الدولية"، لنعتبرها خطوة جيدة، لكن يا دكتور محمد أولى أن يعرفها أهل القضية في فلسطين، و"الرباعية العربية" لو فعلا هناك "رؤية"!

تنويه خاص: ننتظر رسالة احتجاج من الرئيس محمود عباس واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ضد دولة قطر لسماحها لرئيس حماس القيام بالدعوة لخلق بدل للقيادة الرسمية الفلسطينية. الصمت ضرر سياسي كامل

حماس ملامح "الانقلاب الثاني" من السلطة الى المنظمة!

كتب حسن عصفور / كشف خطاب رئيس حركة حماس إسماعيل هنية يوم الخميس 4 يونيو 2020، في مهرجان لجماعة الإخوان المسلمين، حول سعي حركته لما اسماه "استعادة خطف منظمة التحرير الفلسطينية"، عن وجود مخطط متكامل لتنفيذ حركة انقلابية جديدة.

كان التقدير أن تسارع حركة حماس، بعد أن اثار خطاب هنية توترا وغضبا شعبيا الى توضيح ما ورد في "الخطاب اللعين" سياسيا، وتعيد التأكيد على ما سبق لها ان تقدمت به لتصويب مسار العلاقة الداخلية في أطر منظمة التحرير وفقا لكل ما سبق التوافق عليه، وأن الهدف تطوير الممثل الشرعي الوحيد، وليس تنفيذ مخطط بديل، لكن ما كان خلافا لذلك، فأطلقت العنان لوسائل إعلامها وكتابها ومواقع تواصلها الاجتماعي لتأكيد جوهر خطتها الانقلابية.

المفارقة الكبرى، أن يتزامن "المشروع الانقلابي الجديد" لحركة حماس مع الخطة الإسرائيلية لضم وصفقة ترامب، التي تعمل على تدمير الكيانية الفلسطينية

الموحدة، دولة وتمثيلاً، وتتقدم بمخطط تقسيمي انفصالي، ضمن "غزة مستقلة" ومحميات في الضفة.

توقيت عرض المخطط الحمساوي الجديد يفتح الذاكرة الى ما كان بعد خطة شارون عام 2005 للخروج من قطاع غزة من طرف واحد، ودون تنسيق مع السلطة الفلسطينية، تمهيدا لمرحلة سياسية جديدة كان يعد لها منذ سنوات، وخاصة بعد قمة كمب ديفيد 2000 عندما رفض الشهيد المؤسس الخالد ياسر عرفات المشروع الأمريكي - الإسرائيلي "دولة بحدود 95% في الضفة والقطاع والقدس لكنها خالية من ساحة البراق والسيادة عليها"، فكانت الخطة الرديفة بالعمل على تنفيذ مخطط انقلاب "ديمقراطي" كمقدمة لخطة الفصل العام.

لم يتأخر تنفيذ مخطط "الفصل الشاروني" فجرت انتخابات 2006، ومنحت حماس فوزا سبق الاعداد له بشكل منظم خلال ست سنوات سابقة، فكانت البوابة التي دخل منها فيروس تنفيذ الانفصال الأول عبر انقلاب يونيو 2007، لتبدأ أخطر حركة انقسامية في تاريخ الثورة والشعب، ترسخت عبر منظومة محلية بمساعدة إسرائيلية وشبكة علاقات دولية تحت اشراف المخابرات المركزية الأمريكية.

واستخدمت حماس كل قاموس "اللغة المقاومة" لتمرير انقلابها المتوافق مع الخطة الشارونية، وجاءت الحروب الثلاثة على قطاع غزة لتمنحها "جدارا واقيا" بتغطية المخطط الانفصالي الأول، وهو ما يتكرر راهنا، بذات الطريقة، تصعيد باللغة "الثورية جدا" وتهديد لا يتوقف بالرد العسكري، دون تنفيذ عملية حقيقية، منذ انتخابات 2006، ضمن "تفاهم خاص" بينها ودولة الكيان برعاية قطرية تركية.

الانقلاب الثاني، أطلق رصاصته الأولى إسماعيل هنية عبر منبر لجماعته الإخوانية الكارهة فكرا وممارسة للثورة والمنظمة، ضمن رؤية سياسية توافقية مع مخطط الضم الجديد، عبر تقديم "حماس" الثانية نحو شراكة الحكم في المحميات السبعة.

حركة الانقلاب الثانية بدأ التحضير لها منذ تقديم خطة ترامب، حين سارعت حماس على "فك الارتباط" بحكومة الحمدالله، بعد عملية أمنية ساذجة، هدفت الى تقديم أوراق اعتمادها عبر رؤية انفصالية لتعزيز "الكيانية الغزية"، وتشكيل حكومة حمساوية خاصة بعد فك "شراكتها" بحكومة اتفاق الشاطئ أبريل 2014 في قطاع غزة، ولا تزال تفرض اشكالا جديدة لتلك الحالة الانفصالية، وجاء خطاب هنية ليعلن الانطلاق التنفيذي للمخطط المطلوب، عنوانه تدمير منظمة التحرير، عبر خطف جديد.

ما حدث لم يكن سقطة سياسية، او موقفا منفردا أو سوء تقدير من رئيس حركة حماس، بل رسالة واضحة جدا أولا للأمريكان والكيان، نحن جاهزون لشراكة جديدة بعد الشراكة الأمنية النموذجية في قطاع غزة، ورسالة الى فتح والرئيس عباس، ان القيادة القادمة لن تكون لكم...

وليت البعض يدقق في سلوك حماس وتحالفها في لبنان، وكيف حاولت أن تقوم بانقلاب على أمانة سر القوى الفلسطينية لتصبح بديلا لممثل فتح فيها، لتراجع تحت رفض فصائلي وتقبل "مؤقتا" منصب النائب الى حين.

خطاب هنية "الحزيراني" هو مظهر مستحدث لنكسة فلسطينية قادمة بدأت رحلتها من عاصمة قطر، وهو ما كان يتطلب من الرئيس عباس وحركة فتح اعتبار خطاب هنية منها رسالة عداء للمنظمة، وليس الصمت عليها.

ما يثير الاستهجان موقف الجبهة الشعبية الفصيل المركزي الرئيسي في منظمة التحرير، حيث أصابها "خرس سياسي" على خطة هنية وحماس الانقلابية ضد منظمة التحرير، هل يمكن لخلافها المالي مع الرئيس عباس أن يصبح ذريعة لصمت على مخطط خطير...سؤال يرسم انتظار الجواب.

هل تنتفض الحركة الوطنية للتصدي للمخطط الانقلابي أداة تنفيذ خطة الضم وصفقة ترامب، ام أن البلاد السياسية تنتصر ليمر مخطط خراب الهيكل الوطني كما مر الانقلاب الأول الانفصالي...سؤال إنذاري لا أكثر!

ملاحظة: يبدو أن حركة حماس وجدت آلية تنسيق بينها وإسرائيل عبر مركز حقوقي في قطاع غزة، وافق أن يكون "محلل علاقة مشبوهة"... ملامح الانقلاب مش كلام فقط بل فعل وفعل مريب يا أنتم!

تنويه خاص: الغازي التركي رجب كشف أنه أداة تنفيذية للمخطط الأمريكي في ليبيا كما سوريا، كشف عن رضا ترامب عما فعل لدعم حكومة تحالف الإخوان السراجية... الطرفان ان أردوغان اعتبر مظاهرات رفض العنصرية غوغاء... حلوة رجب!

حماس ونظرية "سد الفراغ"!

كتب حسن عصفور/ بلا سابق انذار، أطلقت حركة حماس، بدعم من "اللهو الخفي" حملة سياسية مفاجئة، تستهدف ترسيخ حضورها التمثيلي، على حساب منظمة التحرير الفلسطينية، حملة متكاملة، داخل "بقايا الوطن"، وفي الخارج حيث تقيم قياداتها السياسية، في قطر وتركيا بضمانة أمنية أمريكية، لعدم المساس الأمني الإسرائيلي بها.

حملة حماس الجديدة، المتوافقة جوهريا مع الهدف الأمريكي – الإسرائيلي، تطوير لرؤيتها عند "تأسيس" الحركة أواخر 1987 وبداية 1988 (رسميا فبراير 1988)، من "البديل الموازي" الى "البديل الوراثة"، استنادا الى نظرية "سد الفراغ".

وفقا للقراءة الاستراتيجية لمواقف حماس، دورا وأهدافا وتنفيذا، يمكن ملاحظة انها جوهر سياستها قائم على حركة الإزاحة والاحلال لمنظمة التحرير، ولا تقف عند الوسيلة التي يمكن لها تحقيق "أهدافها الرئيسية" التي تتوازي مع الرؤية الإخوانية العامة.

مع انطلاقة حماس خلال الانتفاضة الوطنية الكبرى 1987 – 1993، رفعت شعار الجماعة الإخوانية وشعارها "الإسلام هو الحل" مستندين الى دعم حركة

الإخوان في الأردن، والتي وفرت لها دعما سياسيا وأمنيا من المخابرات الأردنية، كما ضمنت موافقة نسبية من المخابرات الإسرائيلية، على قاعدة "البديل الموازي"، جاء رفع الشعارات الطائفية للمرة الأولى في المشهد الفلسطيني منذ انطلاقة الثورة عام 1965، ما مثل خنجرا مسموما لوحد الشعب الفلسطيني بزرع "الطائفية" لنهش وحدته الوطنية.

وانطلاقة حماس الطائفية، تعيد للذاكرة ما كان من تأسيس جماعة الإخوان عام 1928، ورفعهم شعار "الإسلام هو الحل"، والذي كان ترتيبا استعماريًا مع فرض السفير البريطاني في دستور مصر عام 1923، أن الإسلام دين الدولة، لكسر عامود الحركة الوطنية المصرية في حينه، حزب الوفد وشعاره عاشت وحدة الهلال مع الصليب، فجاءت الجماعة الإخوانية لتكسر وحدتهما، خدمة للمستعمرين ضد حزب الأمة آنذاك.

وهو ما كان من حماس منذ خروجها للعمل، رفضت العمل الوحدوي في أي من الأشكال القائمة، منظمة التحرير كممثل شرعي وحيد، وحاولت أن تفرض شروطا غيبية على الزعيم الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات، ورفضت أي علاقة مع "القيادة الوطنية الموحدة" التي مثلت رأس الحربة للانتفاضة الكبرى.

وطوال 6 سنوات عملت حماس وفقا لنظرية "الإزاحة السياسية" حتى جاء اتفاق أوسلو 1993، بين منظمة التحرير وإسرائيل، فبدأت حركة تحالف "موضوعي جديد" من أعداء الاتفاق، دول عربية وأطراف في الإدارة الأمريكية، واليمين الصهيوني التوراتي، وبعض المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، وفي المقدمة منها يهود براك رئيس أركان جيش الكيان في حينه، وأطراف فلسطينية وأبرزها حركة حماس، التي أصبحت أداة تنفيذية لإسقاط الاتفاق.

بعد الاتفاق، دخلت حماس في مرحلة تدمير السلطة الوطنية عبر مسلسل من "العمليات العسكرية" داخل إسرائيل، وكان مخططي تلك العمليات يهدفون الى اظهار ان السلطة عاجزة وليست شريكا في عملية سلام، وتحريض المجتمع الإسرائيلي ضد الاتفاق، الى جانب أن حماس الأداة الأكثر أهمية.

وجاء اغتيال اسحق رابين، الشريك الإسرائيلي في اتفاق أوسلو ليفتح الباب لليمين التوراتي لنسف الاتفاق، لتبدأ رحلة جديدة من نظرية "الإزاحة السياسية"،

والتي بدأ الاعداد لمرحلتها الجديدة مع فوز نتنياهو بالحكم 96، وانقلاب قطر
أواخر 95.

طوال زمن الخالد، وقفت حماس الى جانب التحالف العربي – الإقليمي المعادي
لاتفاق أوسلو، كل بذريعتيه، ومثلت جسرا لطعن السلطة الوطنية حيث أمكنها
ذلك، ورغم المواجهة الكبرى بعد قمة كمب ديفيد 2000، وطوال أربع سنوات
كانت حربا حقيقية بين السلطة الوطنية وقائدها الخالد أبو عمار ودولة الاحتلال،
لم تتقدم حماس بخطوة إيجابية سياسية لأي من مظاهر "الشراكة"، وما قامت به
من عمليات عسكرية بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية، لكنها حافظت على
مسافتها البعيدة عن السلطة الوطنية ضمن تحالف قطري إيراني سوري، في
حينه.

والمفارقة السياسية التاريخية، حدثت بعد اغتيال الخالد ياسر عرفات، عندما
سارعت حماس الى قبولها العرض الأمريكي – الإسرائيلي عبر قطر بالمشاركة
في الانتخابات التشريعية، لتصبح جزءا من السلطة التي رفضتها مع أبو عمار،
وقبلتها بعد اغتياله.

وكانت تلك محطة جديدة في مسار نظرية الازاحة والاحلال السياسي، التي تسير
وفقها حماس بتنسيق كامل مع قطر التي اعلنت رسميا أنها تقوم بذلك الدور بطلب
أمريكي إسرائيلي.

المهزلة السياسية، ان حماس جزء من السلطة منذ عام 2006 أي طوال 14
عاما، لكنها تمارس كل اشكال الاتهام لمرحلة تأسيس الكيانية الفلسطينية، وهي
أكثر الأطراف استفادة منها، ولسنا مجبرين لوصف هذه الحالة التي تعيشها
حماس.

مع عرض خطة ترامب، انتقلت حماس الى تعزيز حركة الإحلال من "البديل
الموازي" الى "البديل الوراثةي"، عبر تعزيز "كيان غزة" المنفصلة عن السلطة
في رام الله، برعاية مالية قطرية.

وأخيرا بدأت حركة الإعلان الرسمي عن انتهاء مرحلة "البديل الموازي" لتعلن
أنها "البديل الرسمي" لمنظمة التحرير، توافقا سياسيا كاملا مع الخطة الأمريكية

الإسرائيلية وبعض أطراف فلسطينية لتدمير منظمة التحرير بصفتها الممثل الشرعي الوحيد، جسده خطاب رئيس حركة حماس إسماعيل هنية بتاريخ يونيو 2020، ثم رسائله الى زعماء 40 دولة، اعلان عن "الرئيس المناوب" للشعب الفلسطيني.

يتم ذلك العمل من دولة قطر ورعايتها تنفيذا للتكليف الذي كشفه حمد بن جاسم.

خطاب هنية ورسائله اعلان بأن حماس دخلت مرحلة تطبيق نظريتها بـ "سد الفراغ" كبديل رسمي للمنظمة والسلطة في انتظار المهمة القادمة...

ملاحظة: فجأة سربت حماس خبرا انها رفضت لقاء مع المخابرات الأمريكية مقابل ملايين الدولارات... طيب هي ملايين دولارات قطر مش معها موافقة الأمريكان والناقل المخابرات الإسرائيلية... يا أحفاد البنا حبة حبة بالكذب!

تنويه خاص: أن تعيد أجهزة أمن السلطة في بقايا الضفة إسرائيليين الى حكومتهم بعد دخول منطقة فلسطينية عبر الصليب الأحمر خطوة مهمة.. لكن الخطوة القادمة لازم اعتقالهم في سجن فلسطيني كرسالة سياسية مش أمنية!

حماس.. مواقف متناقضة ودعوة سياسية مشبوهة!

كتب حسن عصفور/ لعل أكثر الحركات الفلسطينية التي مرت بحالة تناقضات سياسية كانت حركة حماس، منذ انطلاقتها بعد قرار الجماعة الإخوانية في فبراير 1988، دون ان نقف عن غاية تلك الانطلاقة وأهدافها الحقيقية، عاشت حالة من تناقض في الموقف وفقا للتحالفات التي مرت بها.

وقراءة في المتغيرات التي عاشتها مواقف حماس السياسية تجدها استجابة لمقر وجود قيادتها مكانا وقيمة الدعم المالي المقدم لها، فتنقلت من الإقامة بالأردن لعشر سنوات، لتبدأ رحلة "التعايش السوري - الإيراني، ما يقارب الـ 14 عاما (1997 - 2011)، حتى قررت الرحيل وفك الارتباط مع سوريا بعد انطلاق المؤامرة الكبرى عليها، فاختارت حماس المحور القطري التركي، الذي كان من

أعمدة التآمر ولا زال لإسقاط سوريا الدولة والكيان، إقامة وتحالف بدأ من 2011 – تاريخه.

ورغم "فك ارتباط" علاقتها بسوريا ومشاركتها في المؤامرة عبر اشكال عدة، منها تدريب أول تشكيل عسكري إخواني مسلح (جيش سوريا الحر)، ومساعدة بعض المجموعات في تنفيذ عمليات قرب مخيم اليرموك، وفقا لمعلومات الأمن السوري، لكن علاقتها مع إيران تواصلت وفق مبدأ انتهازي قائم على المصلحة المالية – العسكرية، وليس السياسية ابدا.

وفي مصر أعلنت بكل صراحة انحيازها لجماعة الإخوان المسلمين على حساب ثورة يونيو، ولا تزال قاعدتهم تحمل عداوا سياسيا فكريا لمصر غير الإخوانية، رغم محاولة قائد الحركة في قطاع غزة يحيى السنوار العمل على تجاوز تلك المرحلة، لكنه لم يتمكن من فك الارتباط بين غالبية قيادة حماس والإخوان الى جانب الثقافة الإخوانية السائدة في عموم قواعد الحركة.

ودون المرور بعلاقتها بنظام البشير والعربية السعودية، فمجمال مواقفها كانت رهينة لحسابات سياسية لم تنطلق من مصلحة الشعب الفلسطيني بقدر ارتباطها بمصلحة "الفصيل" التي جلبت مصائب عامة نتاج تلك السياسية الانتهازية.

وفي الداخل الفلسطيني، مثلت منذ انطلاقتها بعدا سياسيا نقيضا – بديلا لمنظمة التحرير، ما سمح لكل أعداء المنظمة وقائدها الخالد ياسر عرفات فتح لها الأبواب وتقديم الدعم والخدمات بلا حسابات سياسية، ما دامت تؤدي الخدمة المطلوبة منها، فكانت رأس الحربة لتدمير أول مشروع كيان فلسطيني فوق أرض فلسطين المتجسد في السلطة الوطنية، لعبت دورا هاما للتخريب السياسي منذ 1993 وحتى 2005، بعد ان تمكنت إسرائيل من تحقيق الجزء الأكبر من خطة شارون السياسية، تدمير وحدة الكيانية الفلسطينية وفصل قطاع غزة عن الضفة والخلاص من ياسر عرفات رمزا لوحدا للنضال الوطني وزعيما للتمثيل السياسي.

انتقلت حماس من رحلة العدااء التخريبي للسلطة الوطنية الى رحلة المشاركة المباشرة فيها، بناء على طلب دولي – إقليمي لإكمال رحلة الفصل والتدمير، فأصبحت الشريك الرئيسي في السلطة منذ يناير 2006، وشكلت حكومتها

الحمساوية الخالصة الى حين الانقلاب المطلوب يونيو 2007، لتنتقل من رحلة الشراكة الكاملة الى مرحلة الانقسام تمهيدا للفصل من يونيو 2007، حتى 2017، تخللها "تشارك مؤقت" بينها وفتح انتهى بعد حادثة بيت حانون، لتنتقل في رحلة تعزيز الفصل السياسي – الجغرافي مع تقديم خطة ترامب.

ومع بداية تنفيذ خطة الضم والمشروع التهويدي في الضفة والقدس، سارعت حماس على لسان رئيس الحركة بتقديم مشروعها السياسي البديل لمنظمة التحرير وممارسة رئيسها الخاص دور الرئيس العام للشعب الفلسطيني من مقره بالعاصمة القطرية الدوحة، حيث توفر له كل أشكال الدعم اللوجستي للقيام بتلك المهمة، مستغلة صمت الرئيس عباس وحركة فتح على دور قطر التخريبي لاعتبارات خاصة.

لأن موقف حماس اثار غضبا شعبيا ووطنيا عاما، تدخل نائب رئيس الحركة صالح العاروري ليعيد صياغة الموقف من "البديل" الى التشارك الأقوى"، في محاولة للسيطرة على الجائحة السياسية التي نتجت بعد مشروع إسماعيل هنية البديل.

ولكن، خرج نائب رئيس حركة حماس في قطاع غزة خليل الحية (مرشح لأن يكون بديلا ليحيى السنوار في الانتخابات القادمة من قبل المجموعة الإخوانية) في تصريح مثير جدا، ليس من حي المضمون فقط بل من حيث التوقيت، عندما اعتبر أن السلطة في الضفة ليست سوى "بقايا وهم"، دون ان يسأل نفسه قبل غيره، وما هو الوضع القائم في قطاع غزة، هل هي سلطة حماس المنفصلة كليا عن السلطة الفلسطينية (بقايا الوهم)، وأنها تمثل "كيانها السياسي المقاوم الخاص".

هل جاء إعلان الحية رسالة تكميلية الى خطاب هنية البديل، توافقا مع المشروع التهويدي في الضفة والقدس، وأن ما أعلنه العاروري عن "التشارك" لا يمثل حماس.

كان يمكن تصديق موقف الحية لو أعلن رسميا تخلي حماس كليا عن حكم قطاع غزة وإدارتها واعتبارها جزء من إعلان الدولة المرتقب، أما اعتبار السلطة في الضفة "بقايا وهم" والتمسك بها في قطاع غزة، فتلك هي الرسالة السياسية

الأخطر التي تستحق المواجهة المباشرة، بعيدا عن ادعاءات "المقاومة" التي تفضحها كليا "تفاهات حماس – إسرائيل برعاية قطرية تركية"، جوهرها منع أي عمل مقاوم ضد الأمن الإسرائيلي.

موقف هنية – الحية اعلان فك الارتباط بـ "الشراكة الكيانية الوطنية" وفتح الباب لكيان فصيل انفصالية!

ملاحظة: مشاركة الجبهة الشعبية دون غيرها من فصائل العمل الوطني في مهرجان حماسوي خاص تعلن فيه رسميا كيانها الخاص، يتطلب مساءلة الى اين تلك "الشراكة" غير المفهومة وطنيا!

تنويه خاص: تعامل الحكومة الفلسطينية مع أرقام المصابين بفايروس كورونا يشوبها "العشوائية"، وفقدت القدرة على تحديد خيط ناظم لمتابعتها...الضرورة تحتاج تفعيل غرفة أزمة مواجهة الوباءين السياسي والفيروسي!

خطة حماس "السرية" لاستعادة "خطف" منظمة التحرير!؟

كتب حسن عصفور/ بشكل مفاجئ، وقد يكون للمرة الأولى، أعلن رئيس حركة حماس إسماعيل هنية يوم الخميس 4 يونيو 2020، ان حركته (حماس) لن تقبل استمرار "خطف منظمة التحرير الفلسطينية".

والحقيقة، أن العبارة بذاتها، وبعيدا عما ورد في تلك "الخطبة" ذات البلاغة اللغوية، حملت واحدة من أخطر الرسائل السياسية في الآونة الأخيرة، وفتحت باب "الاجتهاد" الكامل لقراءة أن هناك مخطط "دولي إقليمي" بالتعاون مع أطراف فلسطينية، ومنها حركة حماس، بات جاهزا لصناعة "بديل سياسي" ينهي مرحلة منظمة التحرير الفلسطينية، لاستكمال المخطط الذي تم صناعته عبر "انتخابات ديمقراطية" يناير 2006، بعد أن تم تهيئة المسرح السياسي العام كي تفوز حركة حماس، عبر ست سنوات من تدمير السلطة الوطنية وحصارها ثم اغتيال زعيمها الخالد المؤسس ياسر عرفات.

ومن المفارقات التي لا يجب أن تمر مروراً عابراً، ان مكان "الإعلان الحمساوي" بذاته يمثل "شبهة سياسية"، حيث اختار هنية منبرا لجماعة إخوانية أردنية، كارهة من حيث الأصل والفرع لمنظمة التحرير والثورة الفلسطينية منذ الانطلاقة وحتى تاريخه، وعبر الأثير في سابقة هي الأولى التي يسمح لهنية الحديث فيها بتلك التقنية لمهرجان أردني، غابت عنه فصائل منظمة التحرير وسفارة دولة فلسطين، وكان الأمر يحمل دلالة غاية في الوضوح السياسي.

وبعيداً، عن موقف الجماعة الإخوانية الأردنية ومخططها الخاص، فإن خطاب هنية هو ما يستحق التدقيق السياسي لما حمل من رسائل تعلن بلا أي التباس أن القادم ليس خيراً وطنياً، بل رجس شيطاني جديد، يتم العمل له في كواليس الظلام، كما حدث سابقاً، ويبدو ان "قرار" ارسال هنية الى خارج قطاع غزة، والإقامة الدائمة في قطر وزائراً إسطنبول بين حين وآخر، جزء من "التهيئة" لدور جديد.

وكان ملفتا أن خطاب هنية أشاد بخطاب الملك عبدالله، وهو يستحق، واعتبره قاعدة مشتركة لموقف حماس مع الأردن، وفيها رسالة ليست عفوية ابداء، خاصة وهو رئيس حركة لا أكثر، وتحدث عن "قواسم مشتركة" بين الأردن وفلسطين، بلغة "رئيس عام" وليس رئيس حركة حزبية إخوانية.

خطاب هنية، الذي حمل إنذاراً بعدم السماح باستمرار اختطاف منظمة التحرير، تجاهل كلياً أن يعلن "الخطة الكفاحية جدا" التي جهزتها حركة حماس لاستعادة المنظمة من خاطفيها، ومن هي القوى الفلسطينية "الشريكة" له في تلك "الخطة الثورية"، وكيف له أن يحسم تلك المهمة داخل بقايا الوطن دون "مساعدة صديق"، وهل له أن يكشف للشعب الفلسطيني من هو هذا "الصديق".

المفارقة الكبرى، أن الخطة الحمساوية السرية، تتزامن بشكل غريب مع التطورات الأخيرة التي تعمل على انهاء مرحلة الثورة والمنظمة، واستبدالها بواقع جديد، وضمن محاولات سياسية تعمل على إيجاد "حل وسط" بين "دولة فلسطين" وفق قرار الأمم المتحدة وبين "دولة فلسطين" وفق صفقة ترامب، وكان هنية بما قاله يرسل رسالته الى من يهيمه أمر الخلاص من واقع لخلق واقع بلا منظمة التحرير.

كان ممكن جدا لهنية ولحركة حماس، ان يطالب ومن منبر وطني وليس عبر منبر إخواني غير فلسطيني، أن يتقدم بتصور شامل للتصويب العام، في المسار السياسي ومكانة منظمة التحرير وتفعيل أطرها وهيئاتها، وكيفية منحها بعدا لاستكمال وحدتها التنظيمية، من خلال وثيقة لقاء بيروت يناير 2017، والتي تعتبر وثيقة هامة وربما مفصلية، لتصويب المشهد الوطني العام، بما فيه واقع منظمة التحرير وتطوير ادواتها وأطرها، وعل قاعدة إنهاء حماس لخطفها قطاع غزة.

أن يستخدم هنية منبر غير وطني وغير فلسطيني لإعلانه السياسي حول قضية جوهرية، فتلك بذاتها "شبهة سياسية كاملة الأركان"، لا تفسير لها سوى انها رسالة لغير أهل فلسطين، ان هناك من هو مستعد لأن يكون عاملا مساعدا للمرحلة القادمة، بكل ما تحمله من أهداف سياسية.

والغريب، ان هنية لم يتقدم بخطوة واضحة لكيفية تنفيذ ما أعلنه بشكل مفاجئ، وبلغة تهديد صريحة، وهل حقا الهدف الذهاب الى منظمة التحرير لتطويرها أم العمل على قبرها.

خطاب هنية عبر منبر إخواني أردني، علامة سياسية سوداء تمثل إنذارا مبكرا للشعب الفلسطيني، ان هناك ما هو خطر تم ترتيبه في غرف ظلامية قريبة من مقر قاعدة أمريكية في بلد خليجي...

لبعض من قيادات حماس التي تعلن ليل نهار انها حريصة على المشروع الوطني، دون اعلان البراءة من خطاب هنية فأنتم جزء مما يعد له من مستقبل ظلامي جديد للشعب الفلسطيني... والتاريخ لا يقف عند لغويات الخطابات أي كان مضمونها، فما كان خطابا وعبر منبر غير وطني فلسطيني، وتحديدًا إخواني أردني كاره تاريخيا للثورة والمنظمة، هو الخطيئة السياسية الكبرى، والصامت عليها ملعون وطنيا.

ملاحظة: رد وزير خارجية السلطة رياض المالكي على سؤال المحكمة الجنائية جاء أفقر سياسيا من المنتظر.. كأنه نسي او تناسى أن فلسطين دولة تحت الاحتلال.. يا دكتور راجع رسالتك التائهة في التحديد، والخوف ان تستغل خلافا لما رميت!

تنويه خاص: لا تزال حماس في غزة تتعامل مع إصابات كورونا بغير وضوح... الإصابات ليست جرما ولكن عدم الوضوح فيها هو الجريمة!

خطوة أمريكية غامضة ومضللة حول دولة فلسطين!

كتب حسن عصفور/ تتسارع حركة تمرير المخطط التهودي لأراضي فلسطينية، وفرض ما يسمى "إسرائيل اليهودية"، وفق خطة مرحلية تتوافق مع "الرغبة الأمريكية" وبعض "العنبر العربي" أو الأدق سياسيا الاشتراط التطبيعي مقابل الضم، من الضم الشامل حسب التفكير النتنياهووي، الذي يقارب 60% من الضفة والقدس والأغوار، الى ضم ما يقارب الـ 30% مع تأجيل المختلف عليه ولكن ضمن "سيادة أمنية كاملة".

خطة الضم وصفها الكثيرون بأنها "غبية سياسيا"، ليس من حيث عدم قدرة الحكومة الفاشية في تل أبيب، بل كونها تمثل ضررا عاما، امنيا وسياسيا وديمغرافيا على الكيان الإسرائيلي، الى جانب ما يمكن ان تفجره من "غضب مخزون" لا يمكن تقديره، وانعكاس ذلك على الوضع العام، الى جانب أن الولايات المتحدة الراعي الرسمي للمشروع التهودي، لا ترى بأن "الضم الشامل" يمثل مصلحة إسرائيلية، الى جانب ضرر استراتيجي قد ينتج عنها في العلاقات مع الدول العربية.

نتنياهو يسابق الزمن السياسي لفرض مخططه الخاص، وفق مناورة واسعة، بين ضم توراتي لأراضي من الضفة والقدس، وفرض سيادة أمنية من البحر المتوسط الى الأغوار، لقطع الطريق على قيام دولة فلسطينية حقيقية، مقابل كيان من محميات وغزة المنفصلة، ولن يشكل تسميتها عقبة سياسية، للفكر الصهيوني المستحدث، ما دام واقعها وحدودها ما رسمه المشروع العام للضم والسيادة.

أمريكا، نتاج التطورات العالمية وانتشار الوباء الفايروسي، وغضب رسمي عربي بات عالي الصوت، أعلنت رفضها لضم الأغوار، ولم تشارك نتنياهو رؤيته للمنطقة ج، فلجأت الى اساليب متعددة للضغط من اجل فرملة "اندفاعة

نتنياهو وتكتله اليميني التطرف" عبر أدوات متعددة، منها تحريض الشريك الرئيسي (أزرق أبيض).

ويبدو ان واشنطن، قررت أن تلجأ الى "مناورة سياسية" لفرضها كأمر واقع على الكيان الإسرائيلي، فقامت بتغيير مكانة فلسطين من "سلطة" الى "دولة"، والغريب أن التغيير جاء في سياق جنائي عبر ملاحقة غسيل الأموال.

الموقف الأمريكي، شبه السري، يثير عدة تساؤلات عن مغزى تلك الخطوة، التي لم يعلن عنها رسميا من قبل وزارة الخارجية أو بيان صحفي يشير الى تغيير مكانة فلسطين من سلطة الى دولة، فهل هي "دولة فلسطين" ضمن خريطة ترامب أي ما يقارب الـ 40% ضمن حكم فلسطيني خاص، ومشاركة في الصلاحيات في غالب المنطقة المعروفة بـ (ج).

القضية المركزية لم تعد في المسمى للكيانية الفلسطينية، بل طبيعتها وحدودها، ومدى تطابقها مع خريطة دولة الأمم المتحدة وفق قرار 67 / 19 عام 2012، فهو المعيار الوحيد للتعامل مع أي موقف سياسي، وهل يمثل ذلك الإعلان الجنائي "السري" كشفه صحف عبرية، اعترافا بدولة فلسطين كما غيرها من الدول.

أم أن أمريكا قامت بخطوتها كشكل من اشكال الضغط على نتنياهو ومساعدة سياسية لحليفها الأقرب حاليا غانتس رئيس حزب أزرق أبيض، وعرقلة الحركة الرسمية الفلسطينية لإعلان دولة فلسطين وفق قرار الأمم المتحدة، ما قد يربك مواقف دول متعددة، بما فيها بعض الأطراف العربية.

الخطوة الأمريكية، ليس بادرة "حسن نوايا سياسية" للشعب الفلسطيني، بل يجب أن تكون حافزا ومسرعا لأن تعلن الشرعية الرسمية دولة فلسطين، وأن تستخدم سابقة الاستبدال الأمريكي "سلطة بدولة"، ولكن ضمن معيار وطني فلسطيني.

الوقت يبدو أسرع من التفكير... والتفكير أبطئ كثيرا من الرد المطلوب... والعدو لا ينتظر كي يمرر مشروعه، لذا الرد الفلسطيني اليوم يجب وليس الغد، وهو قرار لا يحتاج انهاء الانقسام أو وحدة وطنية بل إرادة وطنية لا غير.

ملاحظة: سقطت حماس مرتين في أزمتها مع عائلة وشاح ورمزها ام جبر..تعاليتها في المعالجة الأمنية و غطرتها بعدم الاعتذار لإهانة ايقونة وطنية..تذكروا جيدا ما قال الأقدمون " غلطة الشاطر بألف"!

تنويه خاص: مركزية فتح (م7) قرت تكليف لجنة لـ " التحضير لمواجهة الضم"...التدقيق في القرار يكشف ان الأزمة تطورت من غياب الرؤية الى سذاجتها الكبرى، تقزيم المواجهة من الكل الوطني الى الجزء الحزبي بلجنة "ز غنطوة"...مسكينة فلسطين!

دينس روس وإعادة انتاج رواية كاذبة!

كتب حسن عصفور/ في "تطوع" صهيوني فريد من نوعه، قام المبعوث الأميركي الأسبق دينس روس بكتابة مقالة، نشرها معهد واشنطن يوم 16 يونيو 2020 بعنوان اتهامي مسبق، (لماذا تُخطئ المدعية العامة لـ "المحكمة الجنائية الدولية" بشأن "اتفاقيات أوسلو").

جوهر المقال، "مرافعة فاشلة" عن دولة الكيان، وتحريض صهيوني صريح ضد المدعية العامة للمحكمة الجنائية، ومارس روس هوايته بالكذب السياسي التي يعرفها الشعب الفلسطيني، وكل من تقابل معه، خلال مهمته في خدمة إسرائيل.

روس يبدأ مقالته بتوجيه الاتهام الصريح بـ (احتمال قيام "المحكمة الجنائية الدولية" بإقحام نفسها قريبا في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. وإذا كان الأمر كذلك، فقد يشكّل هذا سابقة مؤسفة تتمثل بمنح أطراف النزاعات التاريخية دافعاً لكسب النفوذ وتسجيل النقاط ضد بعضهم البعض في المحكمة بدلاً من حل خلافاتهم عن طريق التفاوض.)، ويضيف (أعلنت المدعية العامة لـ "المحكمة الجنائية الدولية" فاتو بنسودا عن نيّتها فتح تحقيق جنائي في جرائم الحرب الإسرائيلية المزعومة، بحجة أن المحكمة تملك اختصاصاً جنائياً على قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، باعتبارها أراضي "دولة فلسطين". ومع ذلك، فقبل أن تباشر بهذه الخطوة، طلبت من إحدى "الدوائر التمهيديّة

للمحكمة الجنائية الدولية" التصديق على حجتها التي طرحتها في وثيقة طويلة أقرت بتعقيد القضية والجدل).

تهمة فريدة ترمي لفتح معركة حول دور المحكمة توافقا مع الموقف الإسرائيلي كاملا، لتجريدها من صلاحياتها وفق القانون الدولي، مع تنكر روس المسبق لقيام دولة الكيان ارتكاب جرائم حرب، وتجاهل بشكل غريب تقرير غولدستون عام 2008 الصادر عن مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، والذي مثل إدانة ناطقة لجرائم الحرب الإسرائيلية، ولولا تراجع "الرسمية الفلسطينية" عن ذلك التقرير لكان نصف قيادة الكيان مطاردين للقانون الدولي.

روس تحدث أنه على "دراية عميقة بالتاريخ الداخلي للاتفاقيات موضوع البحث ومضمونها". "تطوع لتقديم شهادة في القضية تشرح أن "مكتب المدعية العامة" قد أساء تفسير شروط (أحكام) ومعنى هذه الاتفاقيات من عدة نواح"، مدعيا أنه كان (مشارك أو وسيط في محادثات أو سلو وغيرها من المناقشات الإسرائيلية - الفلسطينية في الفترة بين 1993 و2001).

الكذبة الأكبر، التي تورط بها روس، انه لم يكن على الإطلاق طرفا مشاركا في أي من مفاوضات اتفاق "إعلان المبادئ" المعروف إعلاميا باتفاق أو سلو، من 1993 حتى 1995. فترة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وشهدت مفاوضات طابا 93 - 94 وتوقيع اتفاق غزة أريحا، ثم مفاوضات الحل الانتقالي، التي تم توقيعها في واشنطن سبتمبر 1995، بحضور الرئيس الشهيد ياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية المغتال. وطوال فترة التفاوض لم تشهد مطلقا أي حضور أمريكي لا مباشر أو غير مباشر، وعليه روس كان خارج دائرة المعرفة والمتابعة.

والمفاجأة التي لم يكتبها روس، المدعي انه على دراية عميقة بالاتفاقيات، أنه ووزير الخارجية الأمريكي في حينه كريستوفر، عارضا بشدة اتفاق أو سلو 1993، واعتباره تجاوز كلي للرؤية الأمريكية القائمة على شطب منظمة التحرير وزعيمها الخالد المؤسس ياسر عرفات، والتسليم أ الضفة الغربية وقطاع غزة أرض فلسطينية ولهم الولاية عليها، وهو ما يتعارض مع رؤية روس التوراتية للضفة والقدس.

روس المدعي كذبا، بأنه كان مشاركا منذ 1993، لم يبدأ الحضور سوى بعد ان تم اغتيال رابين 95، ثم نجاح اليمين المتطرف بقيادة نتنياهو المعادي كليا لاتفاق أوسلو، واعتبروه كما الاتفاق مع "النازي"، في عام 1996 بعد هبة النفق، ليبدأ تفاوض حول مدينة الخليل، فرضته المواجهة العسكرية الأولى بين السلطة وجيش الاحتلال.

روس اقام دعوته على باطل سياسي يجهله أساسا، هو أن الاتفاق مدته خمس سنوات فقط، وليس اتفاقا مرهونا برضا دولة الكيان وكان من حق الطرف الفلسطيني اعلان نهايته بعد المواجهة الكبرى 2000 التي دشنها مجرم الحرب الأول شارون باقتحامه الحرم القدسي الشريف.

روس تعامل مع الوقائع كما يرى، وتجاهل أن نتنياهو هو من رفض تنفيذ "تفاهم واي ريفر" 1998 وكان سببا في غضب الرئيس الأمريكي ما أدى لرفض انتخابات إسرائيلية مبكرة اسقطت نتنياهو.

منطق اتفاق أوسلو غاية في الوضوح، توقيتا ومضمونا، خمس سنوات يتم خلالها مفاوضات الوضع الدائم، وذلك ما لم تلتزم به إسرائيل اطلاقا، ولم تنفذ مفهوم إعادة الانتشار من الأراضي الفلسطينية وفقا لما نص عليه الاتفاق.

وبعيدا عن جهل روس بالاتفاق بل وعداءه العلني له، ففلسطين دولة عضو مراقب في الأمم المتحدة منذ العام 2012، وتلك الحقيقة السياسية التي تغافل عنها بقصد التضليل، وتلك العضوية هي التي تحكم القانون الدولي، وليس قانون خاص تريد فرضه الحركة الصهيونية، ما لم تعلن أمريكا وإسرائيل والسياسيين الصهاينة ان الأمم المتحدة هي باطل لا ضرورة لها.

ملاحظة: الإعلام العبري بدأ بنشر بعضا مما يحدث داخل "كواليس السلطة الفلسطينية"، وما لم تكشف الرسمية الفلسطينية حقيقة الأمر ستصبح "الرواية الإسرائيلية" حقيقة... لا تستخفوا بما يقال فهو مؤذ لكم وجدا!

تنويه خاص: أهل قطاع غزة يشهدون حروب عدة، الفقر، الجوع، الحصار وأخيرا هناك "حرب سرية" على فساد ترعرع داخل حماس يقوده السنوار... السؤال الطاعي من ينجح في القضاء على الآخر الفساد ام يحيى!

رسالة غانتس الى "القيادة" ورسالة بركة الى "الشعب"!

كتب حسن عصفور / خلال 24 ساعة وصل الى الفلسطينيين رسالتين، واحدة من رئيس حكومة الاحتلال بالإنابة ووزير جيشها بيني غانتس، وأخرى، من القائد الوطني الكبير الفلسطيني محمد بركة، رئيس لجنة المتابعة العربية لأهلنا في أرض .48

رسالة الإسرائيلي غانتس خاطب بها "القيادة الرسمية" بعد مهرجان أريحا بأنهم "لن ينتظرونها" لرفضها التفاوض، قائلاً (إنهم "يتكئون على مازق عميق. بقدر ما يريدون، سنطرح الخطة على أرض الواقع معهم").

رسالة تكشف أن التهديد السياسي لم يعد "حكراً" على الفاشي نتنياهو، بل هو جزء من موقف حكومة الكيان بكل أركانها، بعد ان حاولت أطرافاً محلية وعربية، بل ودولية ان تبحث عن مظهر خلافي لجوهر فكرة الضم بين الليكود وأزرق أبيض.

غانتس في رسالة التهديد يؤكد بلا أدنى مواربة، ان الضم قادم وسيكون، لكنه ليس كما هي رغبات اليمين الفاشي المتطرف، الباحث عن تهويد ما يقارب الـ 60% من الضفة والأغوار، بل سيكون وفق "الصيغة الأكثر مسؤولية بروح برنامج ترامب" مضيئاً " "ما هو جيد في برنامج ترامب، الذي ينظر للمرة الأولى بواقعية إلى الواقع على الأرض. نحتاج إلى البدء في تشكيل تسوية مستقبلية بالنظر إلى الحقائق في هذا المجال". ويؤكد، أن حزبه يشارك ومؤثراً في اتخاذ القرار "مهما فعلنا، سيكون لذلك سعر، وحتى إذا لم نفعل شيئاً، فستكون هناك أسعار".

رسالة غانتس أطلقت رصاصة الرحمة على البعض المنتظر رهاناً، ولا تحتاج الى ارهاق العقل بأن مسألة اعلان الضم بات وقتاً وليس موقفاً، وعليها الأكثر ارباكاً للمتريدين بعد أن ظنوا غير ذلك، (وظنهم أصبح إثماً سياسياً)، وكل حديث عن احباط وتأجيل أصبح كلاماً في الهواء.

في مقابل تلك الرسالة الإسرائيلية، توجه القائد محمد بركة برسالته الى الشعب الفلسطيني من "مهرجان أريحا"، أن كل نضالنا لن يترك أثرا والانقسام قائم، لخص الكلام بأن الانقسام عار.

ما أشار له بركة، ليس وصفا لحدث، بل كشفا، مع وجود "عار الانقسام"، لا مجال لمواجهة هذا الخطر الكبير الذي يهدد الهوية والأرض في ذات الوقت، ما لم يتم وضع نهاية لهذا العار السياسي الذي ينخر في جسد الشعب الفلسطيني.

وليت الأمر، توقف عند حدود "انقسام سياسي افقي"، بل ان حركة حماس، ومع دخول خطة المشروع التهوديدي للتنفيذ، سارعت كي يصبح "انقساما عاموديا" على طريق تشكيل "البديل التمثيلي" كيانا في قطاع غزة ومنظمة حيث أمكنها ذلك، واخذت حركتها الانقسامية ابعادا جديدا، تنقبت بأحدها خلف مسألة انتخابات المجلس الوطني، والتي يشكل جوهرها "هدم القائم" لبناء جديد وفق مقاس حماس في المرحلة القادمة، بعد الضم والتهويد.

رسالة بركة التي أطلقها من منصة "مهرجان اريحا"، يبدو انها ستذهب وسط عمق أغوار فلسطين، تحجبها "تلال البلاد السياسية" التي باتت سائدة، فيما ستعرقل وصولها قطاع غزة "حواجز شهوة السلطة الانفصالية".

رسالة غانتس تأخذ مسارها الى التطبيق، ورسالة بركة تأخذ مسارها الى "التاريخ" ... مع تجاهل الكتلة الوطنية الفلسطينية لصرخة كان لها أن تفرض حراكا سريعا لعدم الاستسلام العام...رسالتان تلخصان مشهد ما سيكون بعد الأول من يوليو / تموز، ضم وعار.

ملاحظة: وزير خارجية قطر، ابلغ مسؤول إسرائيلي، أن بلده لن تقوم بإرسال دفعات مالية جديدة الى حماس، كي لا تتهم أنها تساعد إسرائيل في تنفيذ خطتها... كلام يكفي لكشف المستور والباقي في شنطة أرغمان!

تنويه خاص: يتساءل البعض الفلسطيني، لماذا تصر حماس عبر إعلامها وصغار إعلاميها، وخلاياها "غير النائمة" في مواقع التواصل الاجتماعي، على بث "رسالة كذب" ونشر فتنة وطنية الآن اكثر مما كان..صحيح ليش!

رمضان شلح...وأخيرا قررت الرحيل أيها القائد النبيل!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا قرر د. رمضان شلح الرحيل عن الحياة الإنسانية العامة، بعد غياب عن الحياة السياسية طالت الى عامين، وكأنه في غيابه اختار تقريبا خاصا لمسار ومسيرة وطن وشعب، بهدوء كان جزءا مكونا لشخصيته الفريدة، القائد الفلسطيني الذي تمكن من حصد علاقات خاصة، بين مؤيديه السياسيين ومن لا يرون ذات ما يرى، تمايز عن قادة المشهد الراهن بميزة التواصل دون "عقد سياسية" أو "عصبوية تنظيمية" ..

رحل د. رمضان شلح، بصمت غريب وهو من كان ضجيج الفكر والتفكير، يبحث دوما عما يمكن ان يكون جديدا مبتكرا لفتح طريق أمام شعب فلسطين، اجتهد كثيرا، لم يملك حساسية للآخر، وكان نموذجا حقا قولاً وفعلاً لمبدأ الاختلاف حق وطني ومشروع بل وضرورة كي نشق درب الحرية لاستقلال الوطن.

في أكتوبر 2016، خرج د. شلح عن حالة الارتعاش السياسية وعرض ما يعرف بـ "مبادرة النقاط العشرة"، وفتح الباب واسعا للخروج من مأزق الانقسام، الذي يمثل رافعة للمشروع التهوديدي، والمغذي العملي لتوسعته في الأرض الفلسطينية، مبادرة وجدت قبولا واسعا جدا، لم ينطلق من موقع حزبي بحثا عن "كسب حزبي" أو ترضية لمحور ظلامي، كما كان غيره.

مبادرة "النقاط العشر" لا تزال في جوهرها تمثل طريق الصواب، وعله أكد برؤية دقيقة كيفية إعادة بناء منظمة التحرير وتطويرها، كي تصبح الإطار الوطني الجامع لكل قوى الشعب، بعيدا عن تفكير انقلابي خاطف لهدم "المعبد الوطني".

من الحوارات الأصعب، التي كانت مع د. شلح، في آخر زيارة لي الى لبنان أغسطس 2016، التقيت بالراحل الكبير، في منزله المؤقت بالضاحية الجنوبية وبحضور الصديق الأمين العام الحالي لحركة الجهاد زياد النخالة، تطرق الحوار الى كل ما له صلة بالمشهد السياسي، من اتفاق أو سلو، وما يراه كل منا، الى مسمى حركة الجهاد الإسلامي، بما يحمل من ملمح طائفي لا يتوافق أبدا، مع "روح الشعب الفلسطيني" وطبيعته.

حوار كشف أن أسس البناء الفكري المخزون في وعينا لفلسطين التي ننتظر،
يفوق كثيرا ما يعلنه الساسة منا، وأن الثقافة الفردية تتفوق لأول مرة على الثقافة
الحزبية، وتلك الحقيقة التي تجسدت الى أبعد حدودها في شخصية رمضان شلح.

قائد فلسطيني، كان الأكثر شبها بالزعيم الخالد ياسر عرفات "علماني متدين"،
غير عصبوي ابداء، منتم لفصيل حزبيا وكل الفصائل إطاره، كانت القدس له كما
للخالد، جسد مقولة القدس كما مكة بقدسيته الدينية وبقيمتها السياسية.

سلاما يا رمضان، وداعا يا رفيق يا من غزيت حب أبناء وطنك، سلاما أيها
القائد النبيل شخصا ورؤية وموقفا.

شروط نتنياهو العشرة تترنح...

كتب حسن عصفور/ متابعة لتطورات المشهد في الداخل الإسرائيلي، يمكن
ملامسة أن هناك تغييرا جديدا يفرض ذاته، بعيدا عن الخطب الرنانة لرئيس
الوزراء نتنياهو، ولم يعد ذلك من باب "التخمين السياسي" بل هو جزء من حركة
تطورات تتم بسرعة، بلا إعلانات رسمية.

ويمكن ملامسة ذلك من خلال مقارنة المشهد مع مقابلة نتنياهو مع صحيفته
الخاصة جدا، والتي هي أحد عناوين ملفات فساد، "إسرائيل اليوم" يوم 28 مايو
2020، حيث تحدث كمنتصر عام لا راد له، يفرض شروطه يمينا ويسارا،
ومعتقدا ان الفلسطينيين، وبعض العربي لا يملكون من امرهم سوى رفع راية
بيضاء بها خطوط زرقاء وسطها نجمة سداسية الرؤوس، شروط لن يعلنها سوى
من يمتلك عناصر القوة المطلقة، أمام طرف لا حول له سوى الاستسلام العام،
ويقبل بما هو خارج النص التاريخي.

شروط نتنياهو العشرة، يبدو انها أصابت البعض العربي قبل الفلسطيني بدرجة
من الاستفزاز الذاتي، ومسا بكرامة دول تملك أوراقا لو انها حقا استخدمتها في
طريق صوابها، لتحول حاكم إسرائيل المطلق الى مرتعش ومتوسل، فكانت
مقابلته الاستخفافية عاملا مستفزا لإظهار بعض من رفض عربي إيجابي.

وفجأة، بدأ الإعلام العبري، عدا صحيفته الخاصة جدا، يفتح الباب واسعا لمعارضتي خريطة الضم وفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة والأغوار وفقا لخريطة نتنياهو، فأخذ قادة أجهزة أمنية سابقين وكتاب وصحفيين وسياسيين من مختلف الاتجاهات، عدا اليمين الإرهابي، الذي يمثل كتلة نتنياهو الصلبة، يتحدثون عن الخطر الاستراتيجي الذي ينتظر إسرائيل لو انها قامت بذلك.

حتى أن نتنياهو تراجع كليا عما سبق أن قاله وصفا لخطة ترامب، بأنها الهدية الأهم في تاريخ إسرائيل، عندما التقى مع قادة التكتل الاستيطاني الإرهابي، وصل الأمر لرفضهم تلك الخطة، وهي المرة الأولى التي يخرج بها هؤلاء بمثل هذا الموقف.

بالتأكيد، ما وراء ذلك التراجع غير المنظم لنتنياهو، ليس انعكاسا لرد فعل شعبي ووطني فلسطيني، خاصة وأن الفعل الانتفاضي لم يكن حاضرا ابداء، ولم يحدث تغيير جوهري في المشهد بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بل العكس بلا مقدمات قامت حكومة نتنياهو بتحويل المال دون خصم رواتب الشهداء والأسرى، التي كانت أحد مظاهر "الأزمة" طوال أشهر، فتم حلها بيسر غريب، ومبرر أغرب.

والسؤال، ما هي العناصر التي أربكت مسار تنفيذ الخطة الأمريكية وفقا للفهم الإسرائيلي، خاصة وأن شروط بيبي العشرة لم يمض عليها أيام عدة؟

من أبرز التطورات الأخيرة الحضور الروسي الفاعل في المنطقة وعودته كلاعب مركزي في أكثر من مكان، خاصة في سوريا وليبيا، وأثر ذلك على المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، مع تطورات عالم ما بعد كورونا، والحضور الصيني المتسارع، في ظل ارتباك العلاقة الأمريكية الأوروبية، وبروز ظاهرة الانفتاح الخليجي على روسيا والصين، وتحديدًا في مجالي الاقتصاد والسلاح، ما كان يمثل "خط أحمر" لا يمكن تجاوزه، ولا تسمح به الولايات المتحدة.

الى جانب العامل الداخلي الإسرائيلي، وموقف الشريك الآخر في الحكومة، أزرق ابيض برئاسة وزير الجيش غانتس، الأقرب للموقف الأمريكي، وبدونه لا يمكن تنفيذ قرار الضم وفرض السيادة، سوى بفك التشكيل الحكومي والذهاب الى

انتخابات جديدة، ومعها مسارعة محاكمة فساد نتنياهو التي بدأت عمليا، مع مخاطر خروج رد الفعل الفلسطيني عن "قطار السكينة" السياسية الراهن.

نعم، شروط نتنياهو العشرة تترنح وكثيرا، وصفقة "التسوية الممكنة" بين دولة فلسطين وفقا لخريطة الأمم المتحدة وخريطة ترامب بدأت انطلاقتها.

ملاحظة: يبدو أن قرار إسرائيل بتأخير ملايين الدولارات القطرية كانت سببا في غياب أي فعل حمساوي شعبي في الضفة بعد خطاب عباس... لكل فعل رد فعل، الصمت له ثمن والثمن في شنطة العمدة!

تنويه خاص: التلويح الإسرائيلي بمنع حركة الرئيس عباس ليس سوى "بعبة"، فالرجل لن يغادر دون ضمانات مطلقة... عربية ودولية، لذلك التلويح بمنعه رسالة غبية ما لم يكن لها "غاية أخرى"!

عن التنسيق الأمني والتفاهات... والخيط السري!

كتب حسن عصفور/ تحتل مسألة التنسيق الأمني زاوية مهمة في النقاش الوطني في الفترة الراهنة، خاصة بعد خطاب الرئيس محمود عباس 19 مايو 2020، حيث أعلن التحلل من الاتفاقات كافة مع إسرائيل، ولا زال البعض يشكك تماما في مصداقية وقف التنسيق الأمني بكل مظاهره، وفي المركز تقف حركة حماس رافعة راية "التشكيك العام" ليس بحثا عن وقفه فعلا، بل لفتح جبهة تحاصر بها موقف السلطة وحكومتها، ما يساعدها في التهرب من الذهاب الى بلورة موقف وطني موحد ضد الضم وصفقة ترامب، لحسابات "سياسية خاصة".

بشكل عام، مظاهر التنسيق الأمني تعطلت، وتعطلها ليس هو المسألة المركزية في قضية فك الارتباط مع الكيان، كونها عملية إجرائية لها بعد سياسي، رغم أن الواقع الميداني لا زال يتطلب بعض من مظاهرة التواصل بين الطرفين، ما كان يفرض دراسة لكيفية تغيير طابع العلاقة وفقا للقائم.

تركيز السلطة وحكومتها على مسألة التنسيق الأمني تظهرها كجهة متهمة، تحاول تبرير سلوك شابه الكثير من علامات الاستفهام، مع ان جوهر التنسيق

الأمني وفقا لاتفاق أو سلو مرتبط بموضوع إعادة الانتشار والتبادلية في المعلومات التي تمثل خطرا على علاقات الاتفاق، وليس مسلة آلية من طرف واحد وكأنها شرط الضرورة دون ثمن، ولقد مرت السلطة منذ تأسيسها بكثير من التوترات في هذا الجانب، منذ المعركة الأولى عام 1996، ما عرف بهبة النفق، و صدام عسكري نتج عنه مقتل 16 جندي من جيش الاحتلال.

عمليا كان للسلطة وحكومتها، ان تعيد صياغة العلاقة في سياق مفهوم جديد يخدم حركة فك الارتباط، مع تكريس دولة فلسطين، لتأخذ تنسيق عدم الاشتباك بين قوات الأمن الوطني الفلسطيني وقوات الاحتلال في مناطق تماس، وتطوير مسالة المواجهة لمنع دخول أي إسرائيلي كان لمناطق السلطة المعروفة، والتي تبلغ 42% من الضفة، واعتبار الدخول اليها عدوانا مباشرا.

هناك كثيرا من الجوانب التي يمكنها أن تكون بديلا لصيغة واحدة، وهو ما يجب دراسته وفقا لمصلحة وطنية وضمن سياق أنها جزء من رؤية الدولة وليست السلطة، والتعامل بجدية كاملة مع مفهوم "أرض فلسطينية" يمنع الدخول إليها دون سماح فلسطيني.

في قطاع غزة، عقدت حركة حماس اتفاقية سرية مع دولة الاحتلال بواسطة قطر، باتت معروفة بمسمى "التفاهمات" أساسها "التهدئة مقابل المال"، والمفارقة السياسية التي تغيب عن أنصار ذلك الاتفاق، توقيتته ومضمونه.

ويجب التدقيق في أن إسرائيل شنت ثلاث حروب تدميرية على قطاع غزة تركت آلاف الشهداء والجرحى وآلاف من بيوت مهدامة، لكنها لم تنتج أي من أشكال "التفاهمات" رغم انها تطلبت ذلك مع حجم الآثار التدميرية التي خلفتها تلك الحروب، لكن المفارقة أنه لم يتم التوصل الى أي من التوافقات مع ضرورتها كي لا تعيد دولة الكيان ذلك.

لكن بعد عرض ترامب لخطته 2017، حدث تغيير جوهري بعد انطلاق مسيرات كسر الحصار في مارس 2018، حيث أنتجت تلك المسيرات بشكل مفاجئ "تفاهمات" بين حماس وإسرائيل لم تلق توافقا فصائليا، بل غالبها لم يعلم بها، ولا تزال حتى ساعته سرية وغير معلنة العناصر، سوى أنها ترتبط بالمال والمنحة القطرية.

حماس تتجاهل أن تلك اتفاقية أمنية كاملة، وعليها ان تعلن رسميا تخليها عنها، دون ان تذهب لفتح جبهة عسكرية لو كانت صادقة حقا في مطالبتها بوقف التنسيق الأمني في الضفة، رغم ان حاجة السكان له أكثر من حاجة أهل قطاع غزة لتلك التفاهات، ولو ان المسألة مرتبطة بالقضية الوطنية لا يجوز أن تبدو المواجهة كسلعة تستخدم عند الحاجة، وعدم وصول المال القطري عبر حقائب الشباك الإسرائيلي.

معادلة التفاهات هي أكثر مظاهر الإساءة للوجه الكفاحي الفلسطيني، فأول مرة تقدم المقاومة كسلعة لها ثمن، كما حصل في تلك الاتفاقية البغيضة التي هندستها قطر وفقا لمقولة سفيرها محمد العمادي "نبيي هدوء"، والتي استغلت شهداء المسيرات وجرحاها لعقدها في الظلام.

لو ان المصلحة الوطنية هي الناظم لموقف حماس عليها وقف مفعول تلك التفاهات، ولتعمل على خلق معادلة داعمة لوقف التنسيق الأمني في الضفة، في إطار المواجهة القادمة، هل يتم ذلك، ام ان هناك "اتفاقات سياسية" خلف التفاهات الأمنية بين حماس وإسرائيل، وهل استمرارها يخدم المعركة الوطنية ضد المشروع التهويدي... تلك هي المسألة التي تستوجب التفكير!

ملاحظة: إعلام فتح و حماس غاضب من مقابلة السفير الإماراتي مع صحيفة عبرية، وهو محق جدا في رفضها، لكن لم نقرأ بيانا واحدا لكليهما ضد السلوك القطري..حتى أن فتح لم تغضب من الدوحة التي منحت هنية قاعدة اطلاق مشروع بديل للمنظمة..يا سرك البائع يا قطر!

تنويه خاص: كتائب القسام بدأت تحتل شوارع قطاع غزة، الانتشار رسالة لأهل القطاع عشية ليلة ذكرى الانقلاب الأسود وخطف غزة 14 يونيو 2007..لكنها أيضا تكشف هزلة جهاز حماس الأمني الحكومي!

فوضى الشعارات .. وترتيب الأولويات الوطنية !

كتب حسن عصفور/ في خطوة مفاجئة، أعلنت مجموعة من الشخصيات عن دعوتها لإجراء انتخابات المجلس الوطني، كمخرج من أزمة سياسية تبدو شاملة في المشهد الفلسطيني العام.

وبعيدا عن "النوايا" أو "الجهات" التي أطلقت تلك الشرارة وغايتها الحقيقية، فما تحمله ليس بحثا لحل وطني أو وسيلة خروج من "مأزق وطني"، بل هي تزيد بعدا جديدا له من جهة، وحرفا جذريا لمسار المعركة الوطنية الكبرى ضد المشروع التهويدي بكل أركانه، ضما وسيادة ومصادرة للكيانية الفلسطينية، وإعادة لمفهوم اليمينية الصهيونية المتطرفة، عن سكان محليين وحكم محدود تحت سيادة إسرائيل، بعد ان تمكنت منظمة التحرير من كسر الصهيونية المتطرفة وتأكيد الاعتراف بالشعب والأرض.

أصحاب الفكرة "الانتخابية" البراقة، يعتقدون أن "جاذبية الشعار وتركيزه على برلمان منظمة التحرير سيسهل لهم تمرير فكرة تحمل كثيرا من علامات الاستفهام السياسي، كون من يحركها ويديرها قوى وشخصيات يفترض انهم يعلمون جوهر المعركة راهنا، وطبيعة الصراع ومآله، فكيف يمكن عرض فكرة لمصادمة المشروع التهويدي، خالية من أي قدرة علمية لتطبيقها، ولكونها ليست جوهر الرد الثوري أو الوطني على المشروع الصهيوني الجديد.

أصحاب "النوايا الطيبة" في فكرة انتخابات المجلس الوطني، بوعي أو بدونه يربكون الجدول الوطني وأولياته التي يجب ان تحدد في ظل المواجهة القائمة. هل حقا يمكن القيام بأي انتخابات في القدس وفقا للبعد الوطني بحيث تتم داخل المدينة، ام أنهم يبحثون مشاركة انتخابية عبر وسائل التطبيق الاجتماعي، ام خارج المدينة وفقا لما تصمم حكومة دولة الاحتلال، وهل لأي انتخابات كانت ما كانت يمكنها ان تكون "شرعية" دون مشاركة القدس مكانا وسكانا، ولن نبحت تفاصيل مضافا عن الجهة المنظمة لتلك الانتخابات، ومقرها والمرجعية القانونية لها، والهدف السياسي لها.

كي لا تصبح المسألة الوطنية، سوق سباق "مبادرات" من هنا وهناك، وغالبها خروج عن مسار المعركة الكبرى، بات من الضرورة ترتيب الجدول الوطني، من حيث الأهداف والوسائل، القائمة على كيفية فك الارتباط بدولة الكان وسلطات الاحتلال، تتمثل:

* سحب الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل، واستبدالها بشرط الاعتراف المتبادل بين دولتين.

* بالتزامن، وليس بالتتالي يعلن الرئيس محمود عباس بصفته رئيسا عاما، قيام دولة فلسطين فوق أرض فلسطين وفق قرار الأمم المتحدة 67 / 19 لعام 2012، وضمن الحدود التي جاءت في القرار.

* اعتبار المجلس المركزي مضافا اليه أعضاء التشريعي السابق برلمان دولة فلسطين، يحدد اجتماع فوري له وليكن الأول خارج فلسطين، أو عبر تقنية التواصل بين قطاع غزة والضفة والخارج، من أجل:

- انتخاب رئيس دولة فلسطين

- تشكيل حكومة الدولة

- تشكيل لجنة قانونية لصياغة دستور دولة فلسطين

- اعداد تصور لانتخابات الدولة ضمن حدودها

- التأكيد على قرارات منظمة التحرير الداعية الى فك الارتباط مع إسرائيل

- اعتبار الوضع القائم في قطاع غزة منتهيا مع لحظة تشكيل حكومة دولة فلسطين

- تشكيل لجنة خاصة لدراسة واقع منظمة التحرير، وتطوير مؤسساتها وأهدافها في ظل اعلان دولة فلسطين

* الى حين عقد برلمان الدولة، اعتبار الحكومة القائمة حكومة دولة فلسطين مع اجراء تغيير جوهري على مكوناتها بحيث تضم ممثلي مختلف القوى.

*قيام اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بالاستعداد لدراسة مستقبل المنظمة وفقا للتطور التاريخي الجديد.

*طلب الحماية الدولية لدولة فلسطين، والتفكير بطلب قوات أممية لفك الارتباط الكامل مع دولة الاحتلال وقوات فصل وحماية في ذات الوقت.

*المطالبة بعقد قمة عربية لوقف كل أشكال التعامل مع إسرائيل الى حين الاعتراف بدولة فلسطين.

*عقد لقاء مصري أردني فلسطيني بحضور الجامعة العربية لدراسة العلاقة المستقبلية مع دولة فلسطين.

*تقديم طلب رسمي بتصويب عضوية دول فلسطين في الأمم المتحدة من مراقب الى عضوية كاملة.

*التفكير في مكان إقامة الرئيس محمود عباس وحكومة الدولة في المرحلة الانتقالية الجديدة الى حين فرض الحماية الدولية، وارسال قوات فصل أممية بين دولة فلسطين وإسرائيل.

خطوات تحتاج حراكا شعبيا وسياسيا لمواجهة المشروع التهويدي الخطير، بعيدا عن مبادرات تبدو

"طيبة النوايا"، لكنها تمثل انحرافا لجوهر المعركة الكبرى، ودوما "جهنم مبلطة بأصحاب النوايا الطيبة".

ملاحظة: دولة الاحتلال قررت شن حرب إعلامية جديدة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بنشر معلومات بها بعض الصواب عن حماس وعباس، هدفها حرف مسار المواجهة من الضم الى الفتنة... حذار وحذار الانجذاب لها الآن.

تنويه خاص: بعض من قيادات حماس تمر بحالة من "الهلوسة السياسية والفكرية"، من مشروع البديل غير الذكي الى مشروع الأسلمة الغبي... حماس ليست حركة حكم تلك حقيقة تترسخ يوما بعد يوم.. نصيحة أعيديا صياغة ذاتكم من جديد!

مبادرة د. شلح... انطلاقة سياسية واجبة!

كتب حسن عصفور/ في واحدة من "المفاجآت" السياسية التي تطل على المشهد الفلسطيني، كثيرها مثير للريبة ونادرها يمنح "الأمل المفقود" حراكا لترسيخ حقيقة الضرورة أن البعض "التائه" عقلا ورؤية لن يكون هو "سيد الموقف" في تقرير مسار المشهد رغم "العنمة" المحيطة به.

وأحد أبرز مفاجآت "الضرورة السياسية والأمل المنتظر"، جاءت مبادرة د. رمضان شلح أمين عام حركة الجهاد، في ذكرى انطلاقتها الـ29، وهي مناسبة تستحق تسجيل تقدير خاص لها لتمييزها الايجابي في التعامل الوطني، وحضورا دون "ضجيج" في فرض سياسي.

والحديث عن "المفاجأة" لا يقتصر على نص المبادرة ذاته، لكنها، المرة الأولى التي تتقدم بها حركة "الجهاد" بمبادرة سياسية شاملة، لتكسر "تقليدا لا يبدو حميدا"، أنها خارج "النص المبادر" في المسار السياسي، وهذه مسألة غاية في الأهمية، بانتقال الحركة عبر "مبادرة شلح" من الترقب السياسي الى محاولة الفعل السياسي، فما بالك وهي "مبادرة شاملة"، تعني أننا أمام مشهد جديد لدور الجهاد.

كما أنها المرة الأولى منذ توقيع "اتفاق أوسلو" التي تتقدم بها حركة سياسية فلسطينية بنص شامل بحثا عن "تصحيح المسار"، و "ترسيخ المسار" في مواجهة المشروع التهويدي، الى جانب أنها كسرت "طابو المبادرات الجزئية"، وتتجاوز كل ما سبقها، بما فيها وثيقة "الأسرى" عام 2006.

ومن حيث النص، وبعيدا عن "اللغة - المصطلح" الذي يحكم حديث قائد الجهاد بحكم المسؤولية التنظيمية والثقافة الفكرية الإسلامية، فإن نص المبادرة، تعامل مع جوهر البرنامج المفترض أن يكون، مع بعض "ثغرات" تستوجب أخذها، خاصة وأن د.شلح، لم يدع الكمال السياسي فيما عرض، ولا "نصا مقدسا"، بل هي "مبادرة تمثل انطلاقة لحراك سياسي وطني فلسطيني" خارج "قطبية الانقسام" ..

الدعوة لإلغاء اتفاق أوسلو، ومع تعديل للنص اللغوي، واستبداله بوقف العمل به، واعتباره منتهي الصلاحية نصا وزمنا، تكون هذه المسألة الجوهرية التي يجب بناء المشروع الوطني القادم عليها، وهي تترابط بمسألة، سحب "الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير ودولة الكيان"، والذي لم يعد له "وجودا اسرائيليا"، فدولة الكيان ألغت الاعتراف بمنظمة التحرير منذ زمن نتنياهو "الأول" بعد 1996.. لذا الواقع يفرض ذلك..

لكن البديل هنا، الذي لم يشير له د.شلح، هو استبدال "الاعتراف بين المنظمة والكيان" بـ"اعتراف بين دولة فلسطين والكيان"، والمسألة هنا ليست شكلية ولا خلافا في اللغة، بل هو جوهر سياسي هام..

المطالبة بوقف العمل باتفاق أوسلو والاعتراف المتبادل بين منظمة وكيان، يجب أن يكون المسألة المركزية لأي حوار وطني حقيقي، كونه المدخل الضرورية نحو صياغة "مشروع وطني تحرري فلسطيني شامل في مواجهة مشروع تهويدي عنصري احتلالي..

ولكن ذلك يجب أن ينطلق من "حقيقة سياسية راسخة"، وهي قرار الأمم المتحدة رقم 67 /19 لعام 2012 حيث اعترفت الأمم المتحدة بدولة فلسطين ضمن حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة، وباتت عضوا مراقبا، وبلا أي جدال، مثل ذلك القرار "نصر تاريخيا للشعب الفلسطيني" برسم "بقايا الوطن" ضمن "دولة بحدود واضحة قاطعة"، وتلك قضية مركزية لا يجب الاستخفاف بها أو القفز عنها، عند الحديث عن "المستقبل الوطني"، بل أن قرار الاعتراف بدولة فلسطين هو ذاته باب المستقبل الوطني.. مع بقاء قرار 194 حول حق العودة جزءا من "مستحقات دولة فلسطين".

والحديث هنا، عن اعتراف رسمي وليس شكلي من الأمم المتحدة، يشكل سلاحا سياسيا جوهريا لقطع الطريق على "تهويد الضفة والقدس واحياء مشروع توراتي باسم مملكة يهودا والسامرا".. التي قام أحد مستشاري الرئيس عباس بتدشينها قبل ايام ومرت بسهولة ويسر، رغم فجورها الوطني الكبير.

لا يمكن لأي حوار أو مبادرة أن يكتب له النجاح دون وضع هذا القرار في جوهر النص "السياسي المقدس"، ورغم القيمة الكبرى للقرار الأممي، فإن

الرئيس محمود عباس يصر بطريقة مثيرة للشكوك المطلقة على تغييبه عن التنفيذ، رغم انه السلاح الوحيد الذي بات ممكنا لطعن المشروع التهويدي الاحتلالي طعنة سياسية قاتلة..

نعم .. اعلان قرار الأمم المتحدة حول دولة فلسطين هو الرد الأنجع - الاستراتيجي على المشروع الاحتلالي..

د.شلح، اضاء موافقا يمكن اعتبارها قديمة لفصائل منظمة التحرير، منها ما يخص تثبيت مفهوم "المقاومة بكل أشكالها"، ولم تعد "حصرا كفاحا مسلحا" أو "البندقية هي الرد"، بل "المقاومة الشاملة هي الرد"، وهنا سجل له وضعه المقاطعة المتصاعدة للكيان العنصري شكلا للمقاومة، مع مطاردة المحتلين في المحاكم الدولية.. مفهوم سياسي يمثل تطورا في رؤية الجهاد يخدم البرنامج المقبل..

وبالتأكيد، فإن الحديث عن اعادة الاعتبار لمنظمة التحرير لتصبح "إطارا جامعاً" للشعب الفلسطيني، فهي تمثل انحيازاً كاملاً للشرعية الوطنية ضد "نزعات البديل"، التي تطل برأسها عبر مشاريع وصيغ مختلفة، سواء منها مبادرة ليبرمان الأخيرة "العصا والجزرة" أو مشروع "سلطة غزة الخاصة" الذي بدأ يتحرك عمليا على أرض الواقع، لذا فما عرضه د.شلح بخصوص منظمة التحرير يمثل تمسكا ايجابيا بالممثل الشرعي الوحيد وردا على أشكال التآمر البديلة.. وهذا لا يعني عدم تطوير الممثل بما يجب أن يكون إطارا شاملا وجامعا..

د.شلح في مبادرته كسر حوار "السياحة التصالحية"، الى حوار وطني شامل لبرنامج تحرري وطني..

نعم.. مبادرة د.رمضان شلح، أبو عبدالله كما يحب أن ينادى دوما، حملت جديدا سياسيا ليس لغة فقط، ولكن قوة دفع وتحديد مسار، هو لم يخترع نصا ولكنه أعاد للنص اختراعه الوطني الذي تأكل كثيرا.. مبادرة تستحق كل الفعل الايجابي، دون الاختباء وراء ما ليس بها فكل ما بها وليس بها، هو جزء من حوار مفترض له أن يكون، لصياغة قاسما وطنيا سياسيا مشتركا، أداة ورؤية..

تنويه خاص: كتبت هذه الزاوية يوم 22-10-2016 بعد إطلاق الراحل الكبير النقاط العشر، التي لا تزال تحتفظ بقيمتها السياسية كمنطلق لإصلاح الذات الفلسطينية، وردا موضوعيا على محاولة حماس خطف منظمة التحرير التي كشفها رئيسها هنية يوم 4 يونيو 2020.

محسن إبراهيم...وداعا يا "حركة وطنية" بذاتك!

كتب حسن عصفور/ رحل محسن إبراهيم، أيام قبل أن تحل ذكرى النكسة الكبرى في 5 يونيو 1967، حيث ضربت قوى العدوان والتآمر والرجعية العربية وأدواتها من قوى الظلام الإسلامي، قلب الأمة والعروبة مصر، لكسر ظهر النهوض القومي الجديد، ذهبت وكأنك لا تود أن تعيش ذكرى مضافة، مع انتشار السواد السياسي العام في غالب بلادنا، في نتاج لتلك المؤامرة، التي قال فيها قائد عسكري أمريكي لأحد العرب المتآمرين، ستكون ضربة لا تعيد مصر كرافعة عربية الى زمن بعيد.

منذ زمن، وغيابك القهري كان قاسيا جدا لكل من عرف محسن إبراهيم، الذي وصف مرة من قيادة لبنانية بارزة، أنك حركة سياسية لك منظمة، رحلت وتركت من الإرث السياسي – الفكري ما يمكن اعتباره سلاحا واقيا لجيل قادم من لوثة الفكر الاستعماري التي تنتشر عبر اثواب متعددة، ومسميات بلا حصر، لكنها لذات الهدف تعمل، ان لا تنهض الأمة ثانية، كما بدأت في زمن الخالد جمال عبد الناصر وزمن الثورة الفلسطينية المعاصرة.

محسن إبراهيم، شريك حقيقي في الثورة الفلسطينية ال جانب الشهداء كمال جنبلاط وجورج حاوي، ثلاثية من يدقق فيها سيد قيمة تلك الحالة، حيث هزموا "الطائفية" سلاح المستعمرين والغزاة الراهن، جنبلاط "الدرزي من بني معروف" وجورج حاوي الأرثوذكسي، ومحسن الشيعي صنعوا جدارا واقيا ورافعا للثورة عبر جبهة لبنانية فلسطينية عليا، جسدت تطورا نوعيا في قواعد العمل الكفاحي – الثوري الجديد، ولكن أعداء نهوض الأمة، كانوا لها بالمرصاد.

لم تهزك طعنات بعض "العرب" المفترض انهم "شركاء" في مواجهة الغزاة القدياء منهم والجدد، فكنف الءاضر الءائم مع قيافة الثورة الفللسطينية بعء الرءيل الى ءونس، كنف شريكا في القرارات المصيرية التي فرضتها ظروف ما بعء الرءيل، ولعبء أءوارا لا يمكن لغيرك أن يقوم بها، كيف عملء لءطويق "آثار زيارة الءالء أبو عمار" الى طرابلس عام 1983 وما ءلاها من زيارة القاهرة في ءينه، أءااء عصفء بوءءة الثورة، فكانء "الءكمة والرؤية السياسية الءاءة" لءلاج ما ظهر أنه بلا ءلاج.

ومن ءءء طرابلس وزيارة الى القاهرة الى القرار الأكثر عقءة سياسية في ءينه لءقء المجلس الوطني الفللسطيني في الأردن لأول مرة بعء أءااء سبءمبر وءرئش 1970 – 1971، وما ءلاها من ءعقيد ءلاقات بين الثورة والنظام في الأردن، مءطة ءلقت "شقاقا سياسيا عاصفا" ءاولء بعض أطراف إقليمية وءولية الءهاب به بعيدا الى ءيء الءلاص من منظمة ءءرير والثورة الفللسطينية بعء فشل غزوة شارون، الى أن ءم ءءارك ذلك وعقء مجلس وطني "ءوءيءي" في الءزائر 1987، وءمكنء مع قيافة الثورة من ءجاوز أزمة رقم ءورة المجلس بأن يكون رقمها كما رقم ءورة عمان "المجلس الوطني 17 مكرر، فكانء ءلا عبقريا، وعدم الزام من رفض بما كان، ءون أن يءسر أيضا من كان.

وفي المءطاء ءءالية من ءورة الاسءقلال الى عشية مؤءمر مءريء – واشءنطن كنف شريكا، الى ان كانء المفاءأة الكبرى فيما عرف بمفاوضاء أوسلو السرية يناير 1993 ءى أغسطس 1993، وءشكاء "ءلية أوسلو" بقاءة الءالء أبو عمار، وكنف مءسن إبراهيم الى ءانب مءمود عباس وياسر عبء ربه وأءمء قريع وءسن عصفور ءلية "الأزمة السياسية ءفاوضية".

وأنف ءون غيرك من اقءرء انشاء "ءائرة شؤون المفاوضاء" في إطار منظمة ءءرير مايو 1994 بعء الانءهاء من ءوقيع الاءفاق الأول في طابا (غزة – اريءا)، لءكون هي ءهة مءابعة العمل ءفاوضي بءلا من ءوزءها عبر لءان مءبعءرة. وأسमित ءسن عصفور مءيرا عاما وعباس رئيسا لها بصفءه ءضوا في ءنفيذية المنظمة.

وتواصلت مسيرة حضورك دون ان تحضر الى حيث عاد الشهيد الخالد ياسر عرفات، حتى كانت مؤامرة اغتيال المؤسس للكيانية الفلسطينية الأولى فوق أرض فلسطين، لتكمل مسار اغتيال جنبلاط وحاوي وأبو جهاد وأبو إياد وأبو علي مصطفى، وشهداء الثورة كافة.

وها أنت ترحل إليهم علك تعيد بناء "الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية"...سلاما يا مدرسة الفكر والسياسة قبل الممارسة النضالية...سلاما يا من امتلك الى جانب ذلك خفة دم لا يجاريك فيها غيرك...سلاما يا رفيق...وداعا يا محسن إبراهيم وفي طريقك لروح رفاقك وقائدهم العام أبو عمار سلاما!

ملاحظة: قرار الرئيس محمود عباس بتتكيس العلم الفلسطيني وحدادا لروح محسن إبراهيم وفاء لشخصية تستحق أكثر من تتكيس علم ووسام سبق منحه...ليكن اسمه خالدا في ارث فلسطيني كي لا تنسى الأجيال القادمة من كان نصيرا بحق لها!

تنويه خاص: أعترف أنه بعد رحيل أمي والخالد المؤسس أبو عمار، والصديق الكبير د, رفعت السعيد، ما هزني حدث كما رحيلك يا محسن..سلاما يا رفيق!

مفاوضات قبل إعلان الدولة خطيئة..والرؤية الفلسطينية الغائبة

كتب حسن عصفور/ فجأة عادت روح "المفاوضات" الى المشهد السياسي بعد غياب قصري بقرار أمريكي لفترة طويلة، رغم الانتظار الفلسطيني الطويل لرئيس حكومة الكيان الإسرائيلي على باب الكرملين.

الحديث التفاوضي، بتنسيق روسي مع بعض أطراف أوربية وموافقة رسمية فلسطينية سريعة، دعوة تلخست في عقد مؤتمر دولي لبدء مفاوضات فلسطينية إسرائيلية برعاية "الرباعية الدولية" التي تضم روسيا، أمريكا، الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

عودة العرض التفاوضي تسارع، منذ أخذت حكومة نتنياهو، قديمها وجديدها، مباشرة تنفيذ مشروعها التهويدي المعروف بمسمى "الضم" في القدس والضفة بما فيها الأغوار،

من حيث المبدأ، وفي التدقيق السياسي للعرض التفاوضي المستحدث، أنه لا يحمل مضمونا محددًا، لغياب جدول سياسي وجدول زمني، حيث الباب مفتوحا لمناقشة "كل شيء ولا شيء"، وتلك أول خطايا العرض المستحدث، فيما يتزامن العرض مع توقيت الضم الإسرائيلي، ما يمكنه ان يمثل "ضغطا موضوعيا" على أي تفاوض يمكن ان يتم راهنا، وتلك ثاني الخطايا، فيما يمثل غياب الجامعة العربية كإطار سياسي عربي عن الحضور التفاوضي ثالث الخطايا السياسي، خاصة وهي صاحبة مبادرة السلام العربية، التي يمكن اعتبارها المبادرة الأشمل لصناعة سلام ممكن في الزمن الراهن.

ومع خطايا الدعوة السابقة، ومضمونها وأطرافها، فالحديث عن أي مبادرة تفاوضية مع إسرائيل، أي كان الداعي أو الراعي، يجب ان يكون بعد إعلان دولة فلسطين بشكل رسمي، لتكون هي ممثل الشعب الفلسطيني في العملية التفاوضية، وتتم دعوتها وفقا لصفقتها الكيانية، مستندة الى عضويتها الرسمية في الأمم المتحدة، لتجلس دولة مقابل دولة.

وفي المضمون، يجب أن تشترط دولة فلسطين، ان المفاوضات القادمة تستند الى قرار الأمم المتحدة 67/19 لعام 2012، ليصبح الموضوع التفاوضي كيفية تنفيذ القرار وآليات فك الارتباط بين دولتي فلسطين وإسرائيل.

ويمكن البحث في دعوة قوات دولية كقوات فصل بين الدولتين لمرحلة انتقالية، مع البدء بصياغة "معاهدة سلام" بضمانة الأمم المتحدة، والبحث عن معادلة حل خاص للقدس شرقها وغربها، بروح قرار الأمم المتحدة الخاص حول المدينة، الى جانب قضية اللاجئين، ويستفاد بالنص الخاص في مبادرة السلام العربية حول تلك القضية، الى جانب قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة.

واستنادا لذلك، يمكن للقيادة الرسمية الفلسطينية، ان تتقدم برويتها الشاملة لما سبق الى الأطراف ذات العلاقة، الرباعية الدولية، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية، لتبدأ هي في فرض جدولها الخاص بالتوافق مع

حركة مواجهة شعبية شاملة في الضفة والقدس وقطاع غزة، وتفعيل العلاقة مع لجنة المتابعة العربية العليا في 48، لتبدو حركة فلسطينية تكاملية.

ما يجب الانتباه له، ان أي موافقة على التفاوض دون إعلان دولة فلسطين سيكون خطيئة سياسية مكملة لمشروع التهويد، أي كانت نوايا البعض، فالدعوة هنا فرض الضرورة لرسم مستقبل المشهد، ولا يجب استخدام "ورقة المنظمة" كعنوان التفاوض المقترح، كون الأمر يتعلق بالكيانية المنتظرة والتي هي محل الصراع العملي.

تلك الرؤية التي يجب بلورتها قبل الحديث عن أي خطوات لاحقة، ولعل الوقت أصبح معقدا في ظل السباق الزمني، حيث المشروع التهويدي كامل الملامح، في غياب رؤية فلسطينية كاملة الأركان، رؤية برؤية تلك المسألة الواجبة، ضمن علاقة دولة بدولة يتم الحديث فيما سيكون بينهما من "معاهدة"، وليس فيما كان سيكون تفاوضيا، فالفرق كبير بين هذا وذاك.

ملاحظة: أحسن د، اشتية بتقديم "حزمة استثمارية" داعمة لمنطقة الأغوار تعزيزا للمواجهة الوطنية. طيب ليش هاي الحزمة كانت غائبة طوال هالسنوات.. اللوم مش على الحكومة هاي لكن على راسم السياسة الأول..

تنويه خاص: السؤال الأبرز الذي سيطر على المشهد الغزي خلال الـ 48 ساعة الأخيرة، أين ذهبت الأموال القطرية التي دخلت قطاع غزة، وليش حماس هالمررة أخفتها، معقول كان شرط أممي إسرائيلي تهريبها دون برم حتى تمرير الضم.

مكلمة الشيخ – الرجوب... من الأصدق!

كتب حسن عصفور/ في ظاهرة ملفتة تماما، كشفت عن "فوضى سياسية" نادرة، أعلن أمين سر حركة فتح (م7) جبريل الرجوب في مؤتمر صحفي، نقلته رسميا مواقع إعلام السلطة، بأنه لو حدث الضم، فلن يموتوا وحدهم، في إشارة الى إمكانية القيام بأعمال عسكرية ضد جيش الاحتلال ودولته، مع تفضيله المقاومة الشعبية مرحليا، لكنهم مستعدين للانتقال الى مرحلة أخرى.

ساعات قصيرة جدا، أعلن حسين الشيخ مسؤول الارتباط المدني مع إسرائيل، كلاما نقيضا بل ونفيا لأقوال الرجوب، بأن "العنف" ليس خيارهم للمواجهة في حال الضم، وكان ملفتا أن التصريح لقناة عبرية رسمية، ولم يتم نشره في وسائل إعلام السلطة.

بالتأكيد، غالبية السياسيين وقادة دولة الاحتلال وأجهزة أمنها، لم تتعامل بأي شكل من الجدية مع تصريح الرجوب، خاصة وهو يتحدث بأريحية كاملة، بعيدا عن أي مظهر من مظاهر الاستعداد الشعبي لتلك الأقوال، ولعل جيش الاحتلال استخف جدا بتلك الأقوال، عندما أكد أن ما يثير قلقه تدهور الوضع الاقتصادي، وليس تصريحات كلامية.

الرجوب أطلق التصريحات ليدشن "مسؤوليته" التي كلف بها عن "ملف المواجهة"، ما اثار "سخرية شعبية"، فالمواجهة ليس ملفا يكلف به شخصا، بل هو فعل جماعي وطني له مقومات كلها تقريبا غائبة عن المشهد، حيث القضية المركزية لو كان هناك حقا نية المواجهة، تشكيل "الجبهة الوطنية الموحدة"، وانتقل الأمر من مسار الحياة الطبيعية لمن يسمون "قيادة" الى واقع مختلف تماما.

ولذا كان تصريح الشيخ، الرسالة السياسية التي أراد الرئيس محمود عباس أن تصل الى إسرائيل وسلطات احتلالها، ولم يكن صدفة اللجوء الى اللغة العبرية كي تكون مفهومة تماما، وقاطعة، ان "اقوال" الرجوب لا تمثل الموقف الرسمي الفلسطيني، رغم منحها "طابعا شبه رسمي" لنقلها عبر الإعلام الرسمي.

التهديد ونفي التهديد، رسالتان، واحدة لممارسة خداع الشعب الفلسطيني بأن المواجهة الشعبية بل والعسكرية خيار قائم لو أقدمت إسرائيل على خطوة الضم، فيما الرسالة الرسمية لدولة الكيان، ان تلك الرسالة ليست سوى "كلام في كلام" لغايات شعبية لا أكثر.

الإشكالية، ان الخسارة التي تتركها مثل هذه "المناورات" قصيرة النظر، تفوق بضررها كثيرا من اعتقد بصوابها، فدولة الاحتلال تعلم يقينا تفاصيل الموقف الرسمي، ولا تحتاج أبدا الى "بالونات اختبار" فارغة، فيما أهل فلسطين يعيشون الواقع ولا يحتاجون لمن يخدعهم كلاما من أناس لا صلة لهم بأي من تلك الأقوال، ولعل تجربة المواجهة الكبرى 2000-2004 وحصار الخالد واغتياله

لا تزال حية بأحداثها امام الشعب، فمن وقف متفرجا أو في فخذق غير المواجهة، لا يمكنه ابدا ان يخدع الناس كثيرا.

الرسالة السياسية الدقيقة، تلك التي أعلنها الشيخ، أحد عناصر الحلقة المغلقة للرئيس محمود عباس ويصفونه بأن "رجل حكومة الديوان الأول"، لذا ما قاله هو الحقيقة السياسية للمرحلة المقبلة، فلا مواجهة شعبية عامة، ولا مواجهة مسلحة خاص، وكل ما يمكنه أن يكون ردا ليس سوى مهرجانات مخطط لها بامتياز، غالبها حزبي خارج أي تفاعل شعبي لا منظم ولا عفوي.

استبدال المهرجانات بديلا للمواجهة الشعبية هو خيار "الرسمية الفلسطينية" العملي، الذي يمكنه أن يكون "سلاحا" للرد لا أكثر، وكل ما يقال خارج تلك المسألة ليس سوى "كلام في كلام" استمرارا لـ مكمة التهريج".

ملاحظة: تقدم حزب الشعب الفلسطيني برؤية شاملة لمواجهة المرحلة المقبلة، مركزيتها تشكيل "جبهة مقاومة شعبية موحدة".. رؤية يجب أن تكون أولوية نقاش وطني بديلا عن تصريحات بهلوانية، لو كان هناك جد الجد!

تنويه خاص: تعيينات "المحسوبة السياسية" في وزارة صحة رام الله اثار غضبا شعبيا، يكشف "مكذبة المواجهة"... والباقي جاي!

ملاح صفة متبادلة وراء تأجيل شرعة "خطاب عباس"!

كتب حسن عصفور، عندما أعلن الرئيس محمود عباس يوم 19 مايو 2020 عن "التحلل" من الاتفاقات كافة مع الطرفين الأمريكي والإسرائيلي، في خطابه "الأشهر" منذ تنصيبه رئيسا للسلطة يناير 2005، أثر جريمة حرب اغتيال الخالد المؤسس الشهيد ياسر عرفات، وكان التقدير ان حركة التفاعل السياسي ستسير في "خط تصاعدي"، لتحويل الخطاب من نص كلامي الى آليات عمل تعيد رسم خريطة طريق حقيقية لفك الارتباط مع دولة الكيان وأجهزتها الاحتلالية كافة، وفقا لكل القرارات الصادرة رسميا منذ 2015.

الأيام الأولى شهدت "زخما إعلاميا" مبشرا بأن الخطاب لن يبقى نصا لغويا، مع قرار وقف إجراءات التنسيق الأمني، وسحب الطرف الفلسطيني من حواجز متفق عليها واغلاق باب العلاقة المدنية (دون تحديد) درجة الاغلاق، وطبيعة حركة غالبية مسؤولي السلطة وفقا لبطاقات خاصة، الى جانب أن سلطات الاحتلال سبق لها فرض "القانون الإسرائيلي" على طرق الضفة كافة، دون أن تثير غضب السلطة.

ودون فتح ملف تحويل الأموال من تل أبيب الى خزينة رام الله، (مقاصة وقروض)، في غياب أي خطة واضحة لآلية ما بعد وقف التنسيق الأمني والمدني، تبقى ثغرات الاختراق قائمة، مع مبررات جاهزة، ولكن ليست تلك القضية، أن يكون اتصال هنا أو هناك، فكلها انعكاس لواقع ما، وكما لا يبدو الأمر جريمة سياسية، فالأمر ممكن، وقد يصبح ضرورة لو ان الرئيس عباس أمر الجهات كافة، بترسيم الخطاب عبر قرارات رسمية صادرة من الجهات ذات الصلة، وتصبح حركة الاتصال بين دولة فلسطين تحت الاحتلال مع أجهزة دولة الاحتلال.

ولكن بعد مرور أسبوعين، غابت الطاقة السياسية المحركة للخطاب، والاكتفاء ببعض إجراءات قد تبدو "شعبية"، لإخفاء الحقيقة الغائبة، وهي أن الرئيس يرفض أن يتحول الخطاب الى قرارات معلنة، ولم يخاطب حتى تاريخه أي من الجهات الرسمية، من دولة الكيان الى الأمم المتحدة مرورا بالجامعة العربية، والاتحاد الإفريقي والأوروبي، والتجمعات الدولية والإقليمية كافة، بالتطورات الأخيرة، وما هو النظام السياسي القائم، وهل حقا سحب الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل الموقع في 1993، وهل هي سلطة أم دولة، وما هي حقيقة الحكومة ولمن..

السؤال المركزي، لماذا توقف الرئيس عباس عن تحويل خطابه الى قرارات رسمية، وهل هي جهالة سياسية، أم هناك "تحركات من وراء الستار" لعقد صفقة ما تقضي بعدم اعلان حكومة نتنياهو عملية الضم العلني مقابل عدم قيام الرئيس عباس بترسيم الخطاب بشكل رسمي، وان يبقى الأمر كلاما الى حين البحث عن "صيغة تفاوضية جديدة" تقودها روسيا، من أجل عقد "الرباعية الدولية" لتصبح هي الراعي الجديد لصياغة "حل ممكن"، مستندا الى قرار الأمم المتحدة حول

دولة فلسطين وحدودها عام 2012، وخطة ترامب بالمفهوم الأمني وليس السياسي فقط.

صفقة تراعي دولة في حدود ما يقارب ما بين الـ 85% الى الـ 90% من الضفة والقدس، مع قطاع غزة، وضم غالبية المستوطنات الرئيسية الى جانب منح منطقة الأغوار وضعا خاصا قد يكون "سيادة ثلاثية مشتركة" مع الأردن، وبقاء الحماية الأمنية بيد إسرائيل.

المشهد الفلسطيني الرسمي، مع التطورات الإقليمية والحراك الروسي الدؤوب دون اعلان صريح، والصمت العربي عن أي رد فعل حقيقي، يشير الى أن ملامح الصفقة تتبلور، وربما بأسرع مما يعتقد الكثيرون.

هل يكون يوليو هو شهر الانطلاقة لصياغة اتفاق جديد بين دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة ودولة فلسطين وفقا لخطة ترامب... تلك هي المسألة التفاعلية راهنا ما يعطل ترجمة خطاب الرئيس!

ملاحظة: لماذا لم يعلن الرئيس محمود عباس إياد الحلاق شهيدا... معقول أن يكتب الصهيوني لبيد واصفا ما حدث بالعار ورئيس الشعب لا حس ولا خبر... إياد ستبقى أكثر خلودا في الذاكرة الوطنية!

تنويه خاص: يبدو أن نتنياهو استفاد جدا من الحركة الإخوانية لخيانة التحالفات... سريعا بدأ التحضير للخلاص من غانتس... بالأخر ليكون الشقاق سمتهم فتلك هي مصلحة وطنية عظمى!

من الأرض مقابل السلام الى التطبيع مقابل الضم!

كتب حسن عصفور/ في 30 أغسطس 1982 نجحت إسرائيل فرض مطالبها بخروج القيادة الفلسطينية والخلد الشهيد المؤسس ياسر عرفات من بيروت، بعد حرب تدميرية خاضتها الثورة بالتحالف مع الحركة الوطنية اللبنانية وسط صمت عربي فريد، بل ان البعض منهم تواطئ مع وزير حرب الكيان شارون لتحقيق حلم الخلاص من قيادة الثورة والخلد أبو عمار والخروج.

وبعد يوم من ذلك التاريخ، في الأول من سبتمبر 1982، سارع الرئيس الأمريكي دونالد ريغان بعرض مشروعه الخاص بإقامة "حكم ذاتي موسع" للفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة مرتبط بكونفدراليا مع الأردن، وفق معادلة "الأرض مقابل السلام"، عرض حاول أن يقدم دولة إسرائيلية كأنها "الضحية السياسية" للصراع في المنطقة، متجاهلا جوهر القضية القائم على الاغتصاب ثم الاحتلال.

مشروع ريغان، كان من بين أهدافه تقديم مشروع سياسي على أنقاض الثورة ومنظمة التحرير بعد حرب بيروت وخروج القيادة الى تونس، معتقدا ان مرحلة جديدة بدأت بانتهاء المشروع الوطني في إقامة دولة فلسطينية على الأرض المحتلة، وحصار الموقف العالمي المتنامي لصالحها.

وتلاحقت المشاريع الأمريكية لتخدم ذات الهدف، إنهاء فكرة "الدولة الفلسطينية" ومنظمة التحرير كمثل شرعي وحيد، وحصص الهدف في "حكم ذاتي" وتمثيل قاصر لممثلي السكان المحليين، وقد كررت أمريكا مشروع ريغان بعد الانتفاضة الوطنية الكبرى ديسم 1987 وحرب الخليج 1991، من خلال جورج بوش الأب بتطوير مستحدث عبر عقد مؤتمر دولي للسلام قائم على مرتكزين:

*الأول: مفاوضات ثنائية يشارك بها الفلسطينيون عبر ممثلين من سكان الضفة وقطاع غزة، دون منظمة التحرير والقدس وضمن وفد أردني مشترك، يكون العمل به وفق مسارين.

*الثاني: مفاوضات متعدد الأطراف، جوهرها تهيئة المناخ للتطبيع الكامل بين الدول العربية وإسرائيل.

ووافقت الأطراف الرئيسية، سوريا والأردن ومنظمة التحرير بعد تعديلات هامة في مسألة التمثيل والمسار.

وكانت المفاجأة السياسية لأمريكا واليمين الإسرائيلي التوراتي، وبعض الدول العربية، اعلان اتفاق المبادئ في أوسلو 1993، بين منظمة التحرير وإسرائيل، أدى لاعتراف متبادل بينهما، ليكسر خرافة التمثيل البديل التي بدأت تلوح بعد تشكيل حركة حماس من جماعة الإخوان المسلمين فبراير 1988، واعتراف

إسرائيل لأول مرة بأن "الضفة الغربية وقطاع غزة" هي أرض فلسطينية ولايتها لمنظمة التحرير التي تمثلها السلطة الفلسطينية.

مفاجأة أدت لتشكيل تحالف واسع محلي وعربي ودولي لإسقاط الاتفاق، وإعادة الحل السياسي وفقا لجوهر المشاريع الأمريكية "أرض مقابل سلام في إطار حكم ذاتي خال من منظمة التحرير، وبدأت حماس بتنفيذ الجزء الخاص بها محليا عبر عمليات عسكرية داخل إسرائيل، تمت برعاية عربية وتواطئ من جهات أمنية إسرائيلية، ثم اغتيال اسحق رابين الذي وقع مع ياسر عرفات، ولتبدأ رحلة سيطرة اليمين التوراتي الذي عمل بكل السبل من 1996 حتى تاريخه لإلغاء جوهر الولاية الفلسطينية والممثل الفلسطيني.

بعد قمة كمب ديفيد 2000، تكشفت ابعاد المؤامرة المركبة لمخطط الخلاص من الزعيم الخالد ياسر عرفات والمشروع الوطني الفلسطيني، من خلال اتجاهين، عسكري تدميري لكل مؤسسات السلطة وحصار أبو عمار لينتهي الأمر باغتياله، كما سبق اغتيال رابين، وتهيئة المناخ للبديل القادم عبر مرحلة انتقالية، ومسار سياسي بدأ خلال حصار الخالد في يونيو 2002 فيما يعرف برؤية جورج بوش الابن "حل الدولتين" مشترطا ذلك بالخلاص من ياسر عرفات وقيادة جديدة تتوافق مع رؤيته الجديدة.

وكانت قمة بيروت عرضت المبادرة العربية في مارس 2002، ومنع الرئيس الخالد أبو عمار من حضورها، مباشر أو غير مباشر كرسالة أولية بموافقة رسمية عربية لما سيكون من طلب أمريكي الخلاص من الشهيد المؤسس لأول كيانية فوق أرض فلسطين، مبادر عرضت "السلام مقابل التطبيع". كتعديل على مسار المبادرات الأمريكية، الى ان وصل الأمر الى صفقة ترامب التي تجسد جوهريا المشروع التوراتي اليهودي.

ويمكن ملاحظة ان غالبية ما عرض "مبادرات" تنتقص من الهدف الوطني والممثل الوطني، لكن حدث تطور في الآونة الأخيرة، بان هناك توجهها رسميا عربيا باستبدال الحل الشامل على قاعدة دولة فلسطينية وفقا لقرار الأمم المتحدة 2012 والمبادرة العربية للسلام الى "التطبيع مقابل السلام" أو ما يشاع الى عدم الضم مقابل التطبيع.

بدون أي موارد فذلك ليس سوى تقزيم لجوهر المشروع الوطني الفلسطيني واختزاله بمسألة الضم التي هي جزء من مشروع احتلالي شامل، وبالتأكيد دولة الاحتلال يمكنها التلاعب تماما بمسألة الضم، وتستبدل الضم العام بضم جزئي، لتربح اعترافا بمشروعها التهوديدي قبل الاعتراف بمشروعها السيادي.

جوهر الضم يقوم على بعدين، التوراتي الخاص في الضفة الغربية بما يعادل ضم أراضي من الضفة والقدس بحدود 10 - 15 %، كجزء من التوراتية السياسية والفكرية، مع فرض السيادة على المنطقة بما فيها الأغوار.

لذلك، اختزال جوهر الصراع بمسألة "الضم" يخدم تماما المشروع الإسرائيلي، الذي استبدل المبادرة العربية وقرار دولة فلسطين كشرط للسلام الى عدم الضم مقابل التطبيع.

قبل فوات الأوان، يجب التحرك لوقف هذا المسار الانحرافي عن مسار تحقيق السلام العادل لإقامة دول فلسطين لتصبح حقيقة سياسية، وليس اختزالها في كيانية فلسطينية مشوهة وتحت السيادة الإسرائيلية، وذلك يتطلب التزام عربي جديد لما تم الالتزام به دون "اجتهادات ضارة، من خلال حركة رسمية فلسطينية حقيقية وليس حراكا مصابا بمرض البلادة.

ملاحظة: يبدو أن الشبابك حصل على ما يريد، فوافق على ادخال أموال قطرية الى حركة حماس.. هيك تصبح الأغنية الجديدة لأنصار حماس "خاوة خاوة خاوة.. تسقط الثورة وتعيش الثروة!"

تنويه خاص: لا يوجد أي مبرر لأمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات عقد لقاء صحفي في القدس الغربية، سقطة سياسية بغلاف مهني...مطلوب اعتذار رسمي على تلك السقطة والانتباه أن خطوات الانحدار الصغيرة بداية المسار.

مهرجانات الضفة واستعراضات غزة...قطار الضم السريع!

كتب حسن عصفور/ تتسارع حركة المشروع التهويدي نحو الإعلان الرسمي من قبل الحكومة الإسرائيلية، وسط حالة من "الضجيج السياسي"، أدى بعضها الى البحث عن كيفية مختلفة للتنفيذ، دون أن تتعطل كليا.

وتبدو "المفاجئة" في حالة الغضب الأوروبي، خاصة البريطانية التي شكلت قيادا ما على اندفاع قطار الضم وتغيير مساره، وهو ما كان له أن يشكل رافعة لتجسيد حركة فعل شعبي فلسطيني يمكنها ان تعيد رسم خريطة المشهد بشكل جذري، لو كان هناك حقيقي بالموالفة الشاملة.

ولكن الخيبة الكبرى، برزت في تفاعل "الرسمية الفلسطينية" في الضفة والحكم الحمساوي وفصائله الحليفة في قطاع غزة، حينما قرر كل منهما "اختراع" سبل مواجهة مستحدثة، تمنح قطار التهويد السريع وقودا مضافا كي لا يتوقف في محطة هنا أو محطة هناك.

في الضفة الغربية، قررت حركة فتح والسلطة الرسمية، القيام بحركة استعراض "كشفية"، عبر مسلسل مهرجانات مخطط لها سلفا وفق "حسابات دقيقة"، تبدأ بنظام يمنع الخروج عنه، أناشيد، أغان، تقديم، خطابات "أن وسوف ولن"، وينتهي المشهد بان يعود الحضور بكل "لطف" عبر حواجز قوات الاحتلال، تحضيرا لمهرجان آخر في منطقة أخرى.

هل يعقل أن يكون الرد الوطني الفلسطيني على أخطر مشروع يمس هوية الأرض ويدمر حلم الكيانية عبر "مقاومة مهرجانية"، هل حقا يدرك من يقف وراء ذلك الشكل الاحتفالي بأنه يساهم بوعي أو بغباء في تعزيز المشروع للمخطط العدوانى المستحدث.

كيف يمكن لدولة الاحتلال ان تهاب وتعمل حسابا لفعل الفلسطيني وفقا لما هو قائم، وغياب كلي للحركة الشعبية، مقاومة ومواجهة وحضورا، هل حقا لمهرجان مدفوع الأجر ونفقات غير معلومة المصدر، وسط أزمة راتب الموظفين، مع انتشار رائحة فساد سام، أن تبرك دولة الكيان ومخططها الأخطر.

موضوعيا، يمكن لحكومة الاحتلال أن تمول عشرات مهرجان "مؤدبة جدا"، تسير بلا أي ارباك حتى لمسار المستوطنين، وتنتهي بأن يعود كل مشارك الى بيته بعد أداء "الواجب الاجتماعي".

لعبة استبدال المقاومة الشعبية بعروض "مسرحية"، تهين حركة الكفاح الشعبي الفلسطيني، وتمثل نقطة سوداء لكل مظاهر الفعل الوطني ضد عدو محتل وغاصب، ولن تعرقل أي من محطات الضم، خاصة وأنها "مهرجانات مسرحية"، تتوافق مع موقف سياسي هروبي من ترسيم مفهوم "فك الارتباط"، بما يعني سحب الاعتراف المتبادل وإعلان دولة فلسطين.

وشهد قطاع غزة، ما هو أكثر سخرية من الحالة الكفاحية الفلسطينية، حيث استبدلت حماس وحكمها كل فعل وطني جماعي بحركة استعراضية عبر مسلسل بيانات جوهرها ليس الضم والمشروع التهويدي، بل الاستعداد لمرحلة ما بعد الضم، وتجهيز قطار البديل السريع من خلال مسلسل تهديدي، بات واضح الملامح هدفا وغاية.

حماس ومن معها، تقاوم تشكيل جبهة مقاومة شعبية في الضفة الغربية، وتعمل هناك وفاق لمسارها المنتظر، فيما تجاهد لتعزيز "كيان غزة الاستقلالي"، وهو أحد مظاهر الخطة الأمريكية، وفتحت جبهة بيانات فصائلية تهدف لتثبيت انها "القائد"، دون ان تفكر مرة واحد لتقديم خطوة عملية تعلن تخليها عن حكم الانقلاب.

من باب تذكير أهل المهرجانات وأصحاب الاستعراضات، هبة النفق عام 1996 قدمت 63 شهيدا، واسقطت 15 عشرا قتيلًا في صفوف جيش الاحتلال، هبة لعدم المساس بمنطقة مقدسة، وفي 28 سبتمبر 2000 خرج أهل القدس في لحظة لن ينساها التاريخ لمنع الإرهابي شارون من تدنيس الحرم القدسي، دون ان ينتظر "أمرا" وفتحت المواجهة الكبرى.

"مقاومة" المهرجان والاستعراض هي نموذج خاص لزمان النكبة الثالثة التي يعيشها الشعب الفلسطيني... وهي كما الانقسام عناصر لتمرير المخطط التهويدي الكبير.

ملاحظة: صائب عريقات يتهم البعض العربي بالتطبيع، وتهويد القدس والبراق، ويتجاهل كليا أنهم من سمس للتطبيع وهم من اعتبر البراق حائط مبكى في تسجيلات رسمية.. يا دوك بلاش استعراض فارغ.. فكر بما عليك فعله لو كنت أمينا!

تنويه خاص: بعد صمت طويل خرج علينا السياسي الأردني عدنان أبو عودة مستغربا جدا كيف وافق الفلسطيني على تأجيل التفاوض على القدس واللاجئين والمستوطنات... البطولة صعب اختراعها يا عدنان... وبلاش انت!

هل أُستبدل "الحراك الشعبي" في الضفة بـ "المقاومة الناعمة"!

كتب حسن عصفور/ منذ خطاب الرئيس محمود عباس حول "التحلل" من الاتفاقات كافة مع دولة الكيان الإسرائيلي، يوم 19 مايو 2020، أعلنت حركة فتح أنها تستعد للمرحلة المقبلة بكل الأشكال الممكنة لمواجهة التطورات، ودعم "موقف الرئيس"، وطالبت تشكيل "لجان حراسة أمنية ليلية" في مناطق الضفة، بعد وقف التنسيق الأمني.

ولكن ما يثير الاهتمام، ان حركة "التفاعل الشعبي والفتحاوي"، لا تشير ابدا أن هناك عناصر لأي "حراك شعبي" عام، يمكن ان يشكل سلاحا رادعا ضد قوات الاحتلال، ودعما لـ "خطاب الرئيس"، رغم كل ما صدر من تصريحات نارية، تعيد بالذاكرة تلك التي تطلقها الفصائل بعد كل "نكسة سياسية" مع المحتلين (ستفتح عليهم أبواب جهنم).

بالتأكيد، يمكن القول أن الحركة الشعبية لا تعمل وفق "زر خاص" تحت سيطرة ديوان الرئيس، خاصة بعد مسلسل من خيبات الأمل الوطنية، ودور أجهزة الرئيس وديوانه، بأكبر عمليات مطاردة واعتقال لكل من كان يفكر في مواجهة المحتلين، وأبرزها "هبة السكاكين"، الى جانب أن الرئيس عباس نفسه، لا يؤمن بحركة الغضب الشعبي، بل لا تسمع له كلمة واحدة في حق المنتفضين ضد المشروع التهويدي، ولم ينح شهدا بشكل رسمي سقط في المعركة ضد الغزاة.

غياب الفعل الشعبي العام محل استفهام سياسي، بما فيه حراك القوى والفصائل التي اختبأت كثيرا وغابت عن المواجهة الحقيقية، بذريعة "التنسيق الأمني"، وطالبت بوقفه لتنتقل، لكن الواقع كشف زيفها تماما، وربما لا تريد أن تمنح فتح وسلطتها قوة ضد المحتلين، قبل أن تكون هي رأس الحربة، كي لا تترك الحراك في نقطة فصل سياسية، للذهاب الى باب المساومة مستغلة هبة الغضب الحديثة.

ولكن، السؤال المركزي، لماذا تتردد فتح وتمنع انطلاق حركة الغضب الشعبية ضد قوات الاحتلال، بل انها لم تحرك ساكنا بعد عملية اعدام الشاب إياد الحلاق، والتي كان لها ان تكون شرارة لهبة تعيد الاعتبار لوجه فتح الكفاحي، الذي غاب عنها منذ مؤامرة اغتيال الخالد المؤسس ياسر عرفات.

هل قرار غياب الفعل الشعبي والحراك الانتفاضي، أصبح جزءا من "آليات الباب الدوار" في العلاقة مع الوجود الاحتلالي، ولذا أوقفت حركة فتح، بناء على تعليمات رئاسية أي تفاعل وطني شعبي قد يؤدي الى كسر معادلة "الكلام الثوري بديل الفعل الثوري".

ملاحظ المشهد، تؤكد أن القرار المركزي لفتح، يمنع انطلاق مواجهة شعبية ضد الوجود الاحتلالي، وكي لا يبدو أنها غائبة عن الفعل والتأثير، أطلقت مبادرات مما يمكن وصفها بمقاومة "القوة الناعمة"، التي تثير موجة غضب "عاطفية"، وتخلق تفاعلا دون مواجهة ليست جاهزة لها قرارا سياسيا، وربما ميدانيا، فجاءت حملة "مقاطعة الاعجاب بصفحة المنسق" وشخصيات تمثل جيش الاحتلال، نموذجا، ورغم أنها تبدو "فعلا إيجابيا"، إلا أنها كشفت كم أن ثقافة "التعاون الإيجابي" مع العدو كانت هي السائدة، بعد أن غادر عشرات آلاف الاعجاب بصفحة ممثل جيش العدو، فالصمت عليها كان جريمة وطنية علنية.

"المقاومة الناعمة" سلاح مهم لو استكملت حلقاته، وأن يكون جزءا من خطة مواجهة شاملة، وليس محاولة لاستبداله بمقاومة شعبية، فعندها يصبح سلاحا بلا أسنان، ويمكن للمحتلين ابتكار بديلا، وأيضا ضمن مفهوم "الأسلحة الناعمة"، خاصة وأن "الامتيازات" الشخصية، قد تحرك كثيرا من مواطن الضعف الإنساني، عندما يفقد الانسان ثقته بجديته "أولي الأمر" السياسيين ضد المشروع المعادي.

والسؤال، لماذا لا تبدأ الفصائل "النارية جدا" بالتهديد والوعيد، تفعيل الحراك الشعبي بكل أشكاله، بما فيه "المقاومة الناعمة"، بعد وقف ما كانت تدعي انه "العقبة" الرئيسية لفعالها المقاوم العام... هل صمتها او "هوانها" السياسي شكل عقابي لحركة فتح أم أنها ترسل رسائل أخرى الى جهات أخرى، بانها جاهزة للشراكة في أي بديل ممكن لحكم "المحميات" مع "كيان غزي خاص".

الصمت والسكون هو جزء من تمرير المشروع التهودي.

ولتنشيط "ذاكرة البعض الفصائلي" الذي لعب دورا مكملا لتدمير السلطة الوطنية في عهد الخالد أبو عمار، فهبة الغضب بعد قمة كمب ديفيد، انطلقت يوم 28 سبتمبر 2000 مع سماع ان شارون سيقتم المسجد الأقصى، فكانت شرارة لأوسع حركة مواجهة شعبية عسكرية في الصراع مع العدو الإسرائيلي استمرت 4 سنوات، لم تنتظر الجماهير تهيئة ظروف، لان التعبئة الكفاحية كانت هي السمة السائدة في حينه، وليس "التعاون الأمني تنسيقا وتفاهما" في بقايا الوطن.

ملاحظة: تصريحات وزير خارجية حكومة السلطة المالكي، كشفت المستور السياسي، بأن قرار فك الارتباط مع إسرائيل ليس قرارا نهائيا...الباب مفتوح لو تراجع حكومة نتنياهو...وبتقولنا ليش الشعب لا يثق بكم ابدأ!

تنويه خاص: وأخيرا وجد الرئيس عباس وقتا ليتصل بأهل الشهيد الحلاق، لكنه تجاهل كليا اعتباره شهيدا من شهداء فلسطين...وبعد أن دمه لن يذهب هدرا كما ذهب دم من سبقه في مسار الحرية والاستقلال الوطني!

هل بدأت أمريكا اعداد "قانون قيصر" فلسطيني!

كتب حسن عصفور/ في ظاهرة ملفتة، توقيتا ومضمونا، استبدلت الولايات المتحدة مكانة فلسطين من مستوى "سلطة" الى "دولة"، ولكن ضمن قائمة جنائية تتعلق بملاحقة عمليات غسيل الأموال.

الموقف الأمريكي المفاجئ لم يصدر في نشرة سياسية، او من الخارجية، بل تم ادراجه بشكل "سري"، وفي توقيت مفلت، من جهة خطوات الضم المتسارعة

التي يقوم بها نتنهاهو، دون توافق كامل مع الإدارة الأمريكية، التي لديها "حسابات سياسية خاصة" مع بعض الدول العربية وروسيا في ظل الصراع الإقليمي المتنامي، في ليبيا وسوريا، وانحياز واشنطن والناو الى الغازي التركي، ما يثير قلق دول مركزية عربية.

وأيضاً، جاءت عملية الاستبدال عبر "التصنيف الجنائي" بالتوافق مع نشر قانون قيصر الخاص بسوريا، فهل بدأت أمريكا التجهيز لـ "قانون قيصر" فلسطيني خاص بعمليات سوداء تمت في السنوات الماضية، تتعلق بـ "غسيل الأموال"، وأن الأجهزة الرقابية والأمنية الأمريكية تعلم حقيقتها ولكنها غضت الطرف عنها لاعتبارات سياسية، أن الوقت لكسر سريتها.

الملفت أن قيادة السلطة الفلسطينية، لم تشر اطلاقاً للتغيير القانوني في مكانة فلسطين، رغم قيمتها السياسية الهامة، ويمكن لها ان تستخدمها لاستبدال مكانة السلطة الى دولة بسلاسة بعد الخطوة الأمريكية، ما قد يربك دولة الكيان ويساعد في عمليات الاعتراف بفلسطين، لكن ذلك لم يحدث، وتجاهلت القيادة الرسمية تلك الخطوة، رغم قيمتها.

والسؤال، هل القرار الأمريكي يثير ريبة "القيادة الرسمية" سياسياً، من جهة استخدامه لتمير صفقة الضم التدريجي، ما قد يربك مشروع المواجهة ويخرجها امام الشعب الفلسطيني لو تخلت عنها، ويؤدي الى فك "تلاحم الموقف العربي" الرفض للضم الشامل، ولكنه قد يصمت على الضم التدريجي، ما قد يصيب موقف الرسمية الفلسطينية بمقتل أمام شعبها ما لم تنتفض، قد يفتح عليها الانتفاض باب "ملاحقة أمريكية" من خلال بوابة جنائية.

مسألة تستحق التفكير، من اجل الاستعداد العملي لما يتم التحضير له في "دوائر واشنطن" بعيداً عن التصريحات والتهديد الصريح، بأن هناك أسلحة "سرية" متعددة يمكن لإدارة ترامب أن تستخدمها في الوقت المناسب، من خلال "قانون قيصر خاص" يمكنها من فرض عقوبات على بعض الرسميين المشتبهين، وتلك قضية لو كشفت أمريكا ودولة الكيان صندوقها الأسود، فيما يتعلق بالبعد الجنائي لثروة "البعض" ستؤدي الى "غضب شعبي غير مسبوق" على بعض أعضاء تلك القيادة الرسمية.

هل أرسلت أمريكا "تهديدا مبكرا" الى قيادة السلطة في رام الله، ان القادم لن يكون سلسا ومقابل أي خطوة قد تزعج واشنطن، سيكون الرد من الباب الجنائي، وليس عبر رد سياسي بعد ان أقدمت أمريكا على اغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية، وتم وقف الاتصالات السياسية عدا قنوات أمنية خاصة.

القرار الأمريكي وضع فلسطين بمكانة دولة في القائمة الجنائية لا يحمل خيرا سياسيا، وعله رسالة تهديدية قد تجبر الرسمية الفلسطينية على إعادة النظر في أي خطوات أو تصعيد شعبي في الأراضي المحتلة، ومنعها من الذهاب الى فك ارتباط حقيقي مع المرحلة السابقة، خاصة سحب الاعتراف المتبادل وإعلان دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة.

الصمت الرسمي الفلسطيني مثير للدهشة السياسية، بما لا يقل عن الدهشة من التغيير الأمريكي "الجنائي" دون تفسير... فهل نقرأ ردا رسميا فلسطينيا أم أن "الصمت نعمة"!

ملاحظة: حركة حماس بدأت رسميا إطلاق حملة إعلامية مكثفة تستهدف تمرير نظرية "البديل"، فأول مرة خرج أحد قياداتها ليطالب بإسقاط "القيادة الفلسطينية" وتشكيل قيادة جديدة...رسالة لمن ينتظر على حدود إيريز!

تنويه خاص: نصيحة للدكتور محمد اشتية، ألا يجامل على حساب المسألة السياسية أي كان... ما حدث من نشر صور له في عرس لأحد أبناء مسؤول فتحاوي الحق بصدقته ضررا كبيرا، مع كسر كل المحاذير التي طالب الشعب بها!

هل تنجح إسرائيل بكسر قرار وقف التنسيق..والرد الممكن!

كتب حسن عصفور/ منذ خطاب الرئيس محمود عباس يوم 19 مايو 2020 بالتحلل من الاتفاقات، وما تبعه من وقف التنسيق، بدأت حالة الارتباك على واقع المشهد الفلسطيني في كيفية التعامل مع سلطات الاحتلال، في مختلف جوانبها، الأمنية، المدنية والاقتصادية.

قرار حاولت السلطة الفلسطينية وأجهزتها التنفيذية التعامل معه وكأنه الرد الحاسم على المشروع التهودي بمختلف مظاهره، وهو في أحد جوانبه صحيح، ولكن ما ليس صحيحا تلك العشوائية التي حكمت مسار العمل الرسمي، حيث استبدلت تقديم رؤيتها السياسية المطلوبة فعليا لترجمة خطاب الرئيس وتحويله الى قرارات واضحة بوقف التنسيق الحياتي والأمني مع سلطات الاحتلال، وأظهرت أن فك الارتباط بدأ موضوعيا من "الأسفل السياسي وليس القمة السياسية".

غياب خطة رسمية لكيفية التعامل مع واقع الحياة المتشابكة في كثير من جوانبها، يشير الى أن الاهتمام بحياة المواطن لا تمثل أولوية للجهات التنفيذية، رغم الخطابات المعسولة، مضافا لها غياب الراتب بلا سبب سياسي وطني جاد.

وقف التنسيق الأمني، هو الأكثر قدرة على التنفيذ العملي، رغم تشابك بعض النقاط، وضرورة بحث حلها، لكن الواقع الحياتي المعيشي والجانب المدني - الاقتصادي تتطلب موقفا أكثر تحديدا، وبديلا عمليا يتوافق مع الموقف السياسي وحاجة المواطن، وتقديم بديل عملي وليس خطابا بالصبر والتضحية والانتظار.

ولأن دولة الكيان تعلم كثيرا حقيقة المشهد وتعقيداته، فهي لم تقف متفرجة على قرار وقف التنسيق، دون بديل رسمي فلسطيني، فقدمت "بديلها العملي"، من خلال ما أسمته بـ "تطبيق المنسق" ما يتيح الحصول على التصاريح الخاصة دون الذهاب الى مكاتب سلطات الاحتلال المنتشرة في الضفة الغربية ومنطقة إيريض مع قطاع غزة.

"البديل الإلكتروني الاحتلالي" لن يحتاج سوى التعامل المنزلي مع ذلك التطبيق، ويجب عدم الاستهانة بما سيكون من "تفاعل" قد يفوق تقدير الأجهزة التنفيذية الرسمية الفلسطينية أمنية ومدنية، فالحاجة الإنسانية لا يمكن تغذيتها بكلام غالبه غير واقعي في واقع مكشوف جدا، والتناقض الكبير بين دعوات الالتزام بالقرار الرسمي والاختراق الأكبر ممن يتشدد به.

الاكتفاء بوقف التنسيق مع دولة الاحتلال، ليس حلا ولن يكون عامل ردع بكسر القرار والذهاب للتعامل المباشر مع سلطات المحتلين بكل ما يمثل ذلك من

أخطار أمنية أولاً، وكسر "هبة الرسمية الفلسطينية" وقرارها ثانياً، وخدمة خاصة لأجهزة العدو الأمنية ثالثاً.

قبل فوات الأوان، يجب أن تعيد الجهات التنفيذية الحكومية الفلسطينية النظر في كيفية التعامل مع تلبية حاجات الانسان الفلسطيني، خاصة مع الكارثة الاقتصادية – المالية التي يدفع هو ثمنها دون غيره، وبالقطع هناك "بدائل" ممكنة لا تمس جوهر القرار، خاصة وأن الأهم السياسي تم تأجيله لحسابات خاصة، فليس منطقياً تأجيل الأهم وتنفيذ الأقل أهمية الذي يربك الحياة اليومية.

وتبقى بوابة الأمم المتحدة وممثلها، والصليب الأحمر ومكاتبه الأقرب للتنسيق من أجل "البديل الفلسطيني الممكن" رداً على "البديل الاحتلالي" الخطير لإيجاد آليات عملية لفك الاشتباك دون خسائر كبيرة.

غير ذلك، فالسلطة الفلسطينية تقدم "هدية مضافة" الى دولة الكيان لتعبث بالأمن الوطني من بوابة الحاجة الانسانية، وتعلمون جيداً ان "صاحب الحاجة أرعن"... أفيقوا قبل أن تصبح "المواطنة" ملتبسة الولاء!

ملاحظة: يبدو أن حماس تعيش حالة تخبط سياسي فريد، فرئيسها هنية يبحث بديلاً للشرعية الفلسطينية، ونائبه العاروري طالب بشراكة وطنية دون إحلال بل تكامل... أي حماس منها يصدق المواطن الفلسطيني!

تنويه خاص: جولة الرئيس عباس في شوارع رام الله لم تكن وقتها ابداء، في ظل الكارثة المالية للموظفين الذين لم يستلموا رواتبهم...جولة كأنها في ظل حظر تجول ومحال تجارية بلا مواطنين...الناصح أضر ولم يفيد!